

**حماية حقوق الملكية الفكرية للنماذج الأثرية
في التشريعات المقارنة**

البيات

باسم سامى بسكالىس عوض الله

باحث دكتوراه بكلية الحقوق - جامعة أسيوط

مقدمة:

حرصت بعض التشريعات المقارنة؛ التي عالجت موضوع حماية التراث الأثري؛ على توفير مظلة قانونية لحماية المنتجات المستمدة من التراث الأثري بالاستعانة بأحكام وقوانين الملكية الفكرية.

ولما كانت النماذج الأثرية هي إحدى أهم المنتجات القائمة على التراث الأثري؛ والتي هي عبارة عن نسخ حديثة مأخوذة عن التراث الثقافي الأثري؛ قد تكون في مواصفاتها الفنية الأساسية مطابقة تمامًا أو مختلفة بعض الشيء عن الأثر الأصلي، دونما اعتبار للتقنية المستخدمة، وذلك بغرض استخدامها بشكل مشروع في الأنشطة الثقافية أو التجارية.

وفي هذا الإطار نجد أن المشرع المكسيكي قد قدم مقاربةً لمسألة حقوق الملكية الفكرية وعلاقتها باستنساخ القطع الأثرية والتراثية، وذلك بموجب القانون الاتحادي بشأن الآثار والمناطق الأثرية والفنية والتاريخية الصادر في 6 مايو 1972م، والذي تولى فيه تنظيم وتقنين مسألة إنتاج النماذج الأثرية المعدة للاستغلال التجاري، مخضعًا مسألة استنساخ التراث الأثري إلى قانون حقوق النشر الاتحادي.

كما عالج، أيضًا، المشرع البنمي حقوق الملكية الفكرية للنماذج التراثية أو الأثرية في نطاق حماية حقوق المجتمعات الأصلية؛ حين أصدر القانون رقم (20) لسنة 2000م بشأن نظام الملكية الفكرية الخاص بالحقوق الجماعية للمجتمعات الأصلية من أجل حماية هوياتهم الثقافية ومعارفهم التقليدية، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 12 الصادر بتاريخ 20 مارس 2001م. الأمر الذي سيجرى معه استكناه وفحص هاتين المقاربتين في هذا البحث.

أولاً: أهمية وأهداف البحث:

الضرورة التي حدت بالباحث إلى تخير موضوع (حماية حقوق الملكية الفكرية للنماذج الأثرية) دون غيره؛ هو تنامي الاهتمام بمسألة الاستغلال التجاري للتراث الأثري والحضاري

لدى بعض الدول التي تمتلك ميراثاً أثرياً؛ يعد بدوره كنزاً ثقافياً ومورداً اقتصادياً هاماً في ذات الوقت.

وهو الأمر الذي يواكبه، على الصعيد الآخر، تصاعد لظاهرة التعدي على حقوق تلك الدول من قبل دول أخرى انتهجت استغلال ذلك التراث تجارياً؛ دون أن تنبالي بحق تلك الأمم في الاستفادة المالية من استغلال تراثهم.

الأمر الذي اتجهت مع أنظار المشرعين في تلك الدول إلى ميدان الملكية الفكرية باعتباره النطاق القانوني الذي يوفر الحماية للمصنفات الإبداعية والحقوق ذات الطبيعة المعنوية؛ إلا أن ذلك التطلع يقابله غياب شبه تام لقواعد قانونية دولية تسبغ الحماية - صراحةً - على حقوق الملكية الفكرية للتراث الأثري أو ما يرتبط به من استغلال تجاري للنماذج والمستنسخات الأثرية.

وهو ما حدا ببعض المشرعين الوطنيين إلى أخذ زمام المبادرة في هذا النطاق، من خلال إسباغ الحماية على نماذج التراث الأثري؛ لذا يأتي هذا البحث تعبيراً عن تلك الإشكالية؛ وذلك عبر تقديم دراسة لنموذجين من التشريعات التي عالجت تلك المسألة في قارتي أمريكا الشمالية والجنوبية، إذ يتناول هذا البحث المعالجة التشريعية التي أتت بها كلا المشرعين في دولتي المكسيك وبنما لتلك الإشكالية؛ وذلك بهدف تسليط الضوء على الإشكالية الرئيسية للبحث، وتقديم التأسيس القانوني لها من معين تلك التشريعات، مع تقديم تحليل تلك التجربتين والمقارنة بينهما وبين التشريعات التي ولجت ذات الطريق.

ثانياً: إشكالية البحث:

ويمكن تلخيص إشكالية البحث في السؤالين التاليين:

- ١- ما هي المعالجة التشريعية لحقوق الملكية الفكرية للنماذج الأثرية في ضوء التشريع المكسيكي؟
- ٢- ما هي المعالجة التشريعية لحقوق الملكية الفكرية للنماذج الأثرية في ضوء التشريع البنمي؟

ثالثاً: منهج البحث:

يُعد المنهج المقارن التحليلي هو المنهج الذي يتسق مع طبيعة هذا البحث، نظرًا لأن الإشكالية - محل البحث - تتفاوت بين دولة وأخرى، ومن ثمَّ يُسهم المنهج المقارن التحليلي في الإلمام بموقف متنوع إزاءها.

رابعاً: نطاق البحث:

تركز الدراسة الماثلة على نطاق الملكية الفكرية في علاقتها بالتراث والآثار والنماذج الأثرية المأخوذة منها، من خلال دراسة حقوق الملكية الفكرية للنماذج الأثرية، وهو ما يدخل ضمن نطاق قوانين الآثار والمناطق الأثرية والفنية والتاريخية، والمجتمعات الأصلية، وقوانين الملكية الفكرية في كل من دولتي المكسيك وبنما.

خامساً: خطة البحث:

ومن ثمَّ نقسم خطة البحث إلى المبحثين التاليين:
المبحث الأول: حماية حقوق الملكية الفكرية للنماذج الأثرية في ضوء التشريع المكسيكي.
المبحث الثاني: حماية حقوق الملكية الفكرية للنماذج الأثرية في ضوء التشريع البنمي.

المبحث الأول

حماية حقوق الملكية الفكرية

للنماذج الأثرية في ضوء التشريع المكسيكي

تمهيد:

تقع دولة المكسيك في قارة أمريكا الشمالية، وهي تعد اصغر دول تلك القارة، إذ تحدها من الشمال الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الجنوب والغرب المحيط الهادي، ومن الشرق خليج المكسيك، ومن الجنوب الشرقي جواتيمالا وبليز والبحر الكاريبي، وتتميز بتنوعها الإثنوغرافي والطبيعي؛ إذ تتنوع التركيبة السكانية ما بين الهنود والبيض وعرقيات أخرى^(١)، وتعد اللغة الإسبانية هي اللغة الرسمية للبلاد.

وتاريخياً تعد المكسيك إحدى الدول التي غزاها الأسبان، إذ تمكن هرناندو كورتيز من هزيمة إمبراطورية الأزتك الهندية، وإقامة مراكز عمرانية جديدة، وبالتالي أمتد نفوذ الأسبان في الغرب والجنوب، ومع حلول عام 1524م كان الأسبان قد أحكموا سيطرتهم على مواطن الحضارات في أمريكا الشمالية والوسطى؛ حتى أنه قد أُطلق على المكسيك مسمى أسبانيا الجديدة^(٢).

وإذ تتمتع دولة المكسيك بثروة تراثية وأثرية كبيرة؛ الأمر الذي حدا بلجنة التراث العالمي التابعة لمنظمة اليونسكو إلى إدراج العديد من المواقع الأثرية في المكسيك ضمن قائمة مواقع التراث

١ - د. علي موسي، د. محمد الحمادي، جغرافية القارات، دار الفكر (دمشق)/ دار الفكر المعاصر (بيروت)، ١٩٩٧م، ص ٦٠١، ٦٠٤.

٢ - د. محمد خميس الزوكا، جغرافية العالم الجديد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠م، ص ٤٧:٥١.

العالمي⁽¹⁾؛ حيث تعددت فيها الحضارات قبل الحقبة الإسبانية، والتي من أقدمها وأشهرها حضارتي المايا والأزتك، إذ تميزت الحضارة الأخيرة بالفنون المتنوعة لاعتمادها على الرسم والنقش في التعبير عن مفردات الحياة في ظل غياب لغة مكتوبة، بينما تركت حضارة المايا ميراث علمي وفلكي، وفني تجسد في منحوتات امتازت بالجمال والدقة⁽²⁾.

وهو ما يبرر اهتمامها المبكر بتقنين مسألة الاستغلال التجاري للنماذج الأثرية وإخضاعها للسيطرة الحكومية، فضلاً عن استخدامها كأداة ترويجية تسهم في تعريف السائح بالثروة التراثية لدولة المكسيك وجذبه؛ وهو ما يُدرك، لأول وهلة، من حرصها على إقامة معرض دائم للنماذج الأثرية على جزيرة كوزوميل (Cozumel) في نقطة توقف للسفن السياحية التي تقوم بجولات سياحية في منطقة البحر الكاريبي⁽³⁾.

حيث قدم المشرع في دولة المكسيك مقاربةً بشأن مسألة حقوق الملكية الفكرية وعلاقتها باستنساخ القطع الأثرية والتراثية، وذلك بموجب القانون الاتحادي بشأن الآثار والمناطق الأثرية والفنية والتاريخية، والذي تولى فيه تنظيم وتقنين مسألة إنتاج النماذج الأثرية المعدة للاستغلال التجاري، مخضعاً مسألة استنساخ التراث الأثري إلى قانون حقوق النشر الاتحادي؛ الأمر الذي

¹ - UNESCO, REPORT OF THE WORLD HERITAGE COMMITTEE Eleventh session (Unesco Headquarters, 7-11 December 1987), Paris, 20 January 1988.

² - أ.د. /صالح عبد المعطي وآخرون، القيم الجمالية والتشكيلية لحضارتي المايا- الأزتك (دراسة تحليلية)، مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية - المجلد السادس - العدد التاسع والعشرين سبتمبر 2021 م، ص ٢٣١ وما بعدها.

³ - Carlos Eric Rodríguez, , La utilización de réplicas a escala de elementos escultóricos y arquitectónicos sobre el juego de pelota prehispánico como método de conservación y difusión de este patrimonio, (Doctoral dissertation Politècnica de València, 2013, p: 256.

سيجرى معه استكناه وفحص تلك المقاربة في هذا البحث، وعليه سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: الملكية الفكرية للنماذج الأثرية في ضوء قانون الآثار المكسيكي.

المطلب الثاني: حماية حقوق الملكية الفكرية للنماذج الأثرية في ضوء قوانين الملكية الفكرية بدولة المكسيك.

المطلب الأول

الملكية الفكرية للنماذج الأثرية

في ضوء قانون الآثار المكسيكي

ولما كان المقصود بالنموذج الأثري هو إعادة إحياء وتشكيل للسمات المنظورة للتراث الثقافي الأثري عن طريق إنتاج نسخ حديثة منه؛ قد تكون في مواصفاتها الفنية الأساسية مطابقة تمامًا أو مختلفة بعض الشيء عن الأثر الأصلي، دونما اعتبار للتقنية المستخدمة، وذلك بغرض استخدامها بشكل مشروع في الأنشطة الثقافية أو التجارية.

وكان المشرع في دولة المكسيك قد تولى في القانون الاتحادي بشأن الآثار والمناطق الأثرية والفنية والتاريخية؛ تنظيم مسألة الاستغلال التجاري للنماذج الأثرية، كما أحال بشأن حقوق الملكية الفكرية لعملية استنساخ المعالم الأثرية أو التاريخية أو الفنية إلى قانون حقوق النشر الاتحادي، وذلك على النحو التالي:

١- تنظيم الاستغلال التجاري للنماذج الأثرية

عالج المشرع في دولة المكسيك، في نص المادة 17 من القانون الاتحادي بشأن الآثار والمناطق الأثرية والفنية والتاريخية الصادر في 6 مايو 1972م والمعدل في 13 يناير 1986م^(١)، عملية الاستغلال التجاري للنماذج الأثرية المأخوذة عن المعالم الأثرية أو التاريخية أو الفنية؛ والتي نصت على أنه: " يجب الحصول على تصريح من المعهد المختص من أجل استنساخ المعالم الأثرية أو التاريخية أو الفنية، لأغراض تجارية، وإذا لزم الأمر سيكون ذلك وفقاً لأحكام قانون حقوق النشر الاتحادي، وتُستثنى الحرف اليدوية فيما يتعلق بهذا الشأن، حيث يُطبق عليها القانون الخاص بها، أو تُطبق أحكام القانون الحالي متى نُص بقانونها الخاص على ذلك ".

وفي مفهوم المادة 28 من ذات القانون تُعتبر المعالم الأثرية هي جميع الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، والتي هي نتاج لحضارات قبل تواجد الأسبان في المكسيك، فضلاً عن بقايا

^١ - تقدم النائب فرانثيسكو هيريراخيمينيز (FRANCISCO HERRERA JIMÉNEZ)، في 2 فبراير 2011م، بمشروع قانون بإلغاء هذا القانون وإحلال بديلاً عنه قانون للتراث المادي والمعنوي، واللافت للنظر أنه أُورد مشروعه ذات نص المادة (17) من هذا القانون، والتي أخذت رقم (25) من المشروع، للاستزادة بشأن هذا المشروع يمكن الرجوع إلى:

- DIPUTADO FRANCISCO HERRERA JIMÉNEZ, (GRUPO PARLAMENTARIO DEL PRI), QUE ABROGA LA LEY FEDERAL SOBRE MONUMENTOS Y ZONAS ARQUEOLÓGICAS, ARTÍSTICAS E HISTÓRICAS, Y EXPIDE LA LEY GENERAL DE PROTECCIÓN AL PATRIMONIO CULTURAL INMATERIAL Y MATERIAL DE LA NACIÓN.

البشر والنباتات والحيوانات المتصلة بتلك الثقافات^(١) مثل حضارات (الأولمك ، المايا ، الزابوتيك ، التولتيك ، الأزتيك ، التيوتيهواكان إلخ)^(٢).

كما يبين نص المادة 38 من اللوائح التنظيمية للقانون الاتحادي بشأن الآثار، سالف البيان، المقصود بالنماذج الأثرية، بأنها: النسخة المُقلدة التي تم الحصول عليها بأي إجراء أو وسيط، بأبعاد مماثلة للأصل الأثري أو على نطاق مختلف؛ مما يعني أن المشرع المكسيكي يُضفي الحماية على عملية استنساخ الأصل الأثري، سواء كان مطابقاً، أو يختلف في سماته عن الأصل، على غرار المشرع المصري والذي أضفى الحماية على كلا النوعين من النماذج؛ إذ ضمّن كلا النوعين في نطاق مفهوم النماذج الأثرية الوارد بفصل التعريفات من اللائحة التنفيذية لقانون حماية الآثار المصري رقم 117 لسنة 1983 م المعدل.

وكان المشرع المكسيكي، قد نص في المادة 29 من ذات القانون، على أنه: " لا يجوز نقل المعالم الأثرية أو عرضها أو نسخها إلا بإذن من المعهد المختص"، كما أناط بذلك المعهد

^١ - وقد أبدى بعض النواب في الكونجرس المكسيكي التحفظات على هذه المادة، زاعمين أنها لم تميز بين المعالم الأثرية المنقولة وغير المنقولة، بشأن احتفاظ الدولة بملكيتهما، وهو أمر غير دستوري في رأيهم، معتبرين أن المادة ٢٧ من الدستور قد نسبت إلى الأمة، فقط، ملكية الأرض والممتلكات الطبيعية، والتي ليست من بينها المعالم الأثرية، إلا أن البعض الآخر تمسك بصحة ملكية الدولة لتلك المعالم المنقولة وغير المنقولة استناداً لذات المادة، حيث لم يحد ذلك النص من تلك الملكية، ومن ثمّ فإن حق الأمة في ملكية الأرض يشمل ملكية المعالم الأثرية والأثاث والمباني.

Véase: : Carlos Lara G., Los retos culturales del PAN, Partido Acción Nacional, Fundación Rafael Preciado Hernández, México DF, 2018, p.29.

^٢ - للإستزادة بشأن تلك الحضارات: ب. راوین (ترجمة: يوسف شلب الشام)، الحضارات الهندية في أمريكا، الطبعة الأولى، دار المنارة للدراسات والترجمة والنشر، اللاذقية، 1989م.

إدارة عملية الترخيص بالاستغلال التجاري، على النحو الذي يكرس سلطة الدولة الاتحادية على هذه الصناعة والاستغلال التجاري لها.

والمقصود بالمعهد المختص، في نص المادتين 17، 29 من القانون سالف البيان، هو المعهد الوطني للأنثروبولوجيا والتاريخ (INAH)⁽¹⁾، والذي يتولى إعطاء الإذن أو التصريح بعمل أو تصنيع النماذج الخاصة بالمعالم والقطع الأثرية أو التاريخية، وذلك نظير رسم يجب دفعه مقابل الإذن باستخدام النماذج الأثرية المعدة للاستغلال التجاري، بغض النظر عن هو مالك القطعة المنسوخة فعلياً، لأن هذا الرسم يذهب لصالح الحكومة الاتحادية باعتبارها مالكة الحق في الاستغلال التجاري.

إلا أن هذا الإذن يقتصر على استخدام النماذج الأثرية في النطاق التجاري، ولا يلزم الحصول عليه بشأن إنتاج النماذج الأثرية لأغراض ثقافية أو تعليمية أو غيرها من الأغراض، على النحو الذي تقوم به بعض المتاحف بعمل نماذج أثرية لقطع أثرية أصلية بغرض الحفظ أو العرض.

إذ جرى من قبل المتاحف الأسبانية عمل نماذج أثرية مطابقة مأخوذة عن معالم وقطع أثرية تنتمي للحضارات التي قامت على أرض المكسيك، ومنها متراسة منحوتة ضخمة من حجر الشمس، وحجر الأضاحي، وغيرها من المنحوتات التي تنتمي لحضارة الأزتك⁽²⁾.

¹ - هو وكالة حكومية اتحادية، جرى إنشاؤه عام 1939م للعناية بالتراث الأثري والأنثروبولوجي والتاريخي والحفري للمكسيك، وهو يشرف على أنشطة التنقيب في المناطق الأثرية، وفتحها للجمهور، وإنقاذ المعالم التاريخية وترميمها، وتسجيل الآثار التاريخية والقطع الأثرية التي تقع في رعاية الأفراد؛ والخدمات التعليمية للمتاحف، واستنساخ القطع الأثرية أو التاريخية <https://www.inah.gob.mx/>

² - Alfredo Chavero, HOMENAJE Á CRISTÓBAL COLÓN: antigüedades mexicanas. Oficina tipográfica de la Secretaría de fomento, 1892, p.IV.

كما تُستثنى، أيضاً، من الحصول على التصريح، سالف البيان، الحرف اليدوية، والتي تخضع للأحكام الواردة بالقانون الخاص بها، ما لم يرد نص بذلك القانون يقضي بإخضاعها لأحكام القانون الاتحادي بشأن الآثار والمناطق الأثرية والفنية والتاريخية، ويجئ ذلك الاستثناء متسقاً مع ما أولاه المشرع المكسيكي من عناية للحرف اليدوية، يكشف عنها نص المادة الأولى من قانون الحرف اليدوية، والذي استعرض الهدف من هذا القانون، والذي يتمثل في حماية الحرف اليدوية وتشجيعها، بما في ذلك الإنتاج والتوزيع والتسويق؛ وهو ما يفسر رغبة المشرع في استثناء الحرف اليدوية من الحصول على الترخيص وتكبد الرسوم.

كما يتعين وفقاً لأحكام اللوائح التنظيمية لقانون الآثار والمناطق الأثرية والفنية والتاريخية أن يُثبت الشخص المعني أن لديه تفويضاً من المالك أو التاجر لإجراء الاستنساخ، وأنه قد امتثل لأحكام قانون حقوق النشر الاتحادي، وأن يبين غايته التجارية من استغلال النموذج الأثري، والتي يجب ألا تنتقص من جودة الأثر، كما لا يجوز تغيير الغرض التجاري إلا بإذن من المعهد المختص.

كما تشترط ذات اللائحة، في المادة 41 منها، بأنه يجب أن تحمل النماذج الأثرية عبارة، بشكل لا يُمحي، تفيد أن: "الاستنساخ مصرح به من قبل المعهد المختص".

ومن ثم فإن الدولة المكسيكية الممثلة في المعهد المختص (INAH) هي صاحبة حقوق النسخ على التراث الأثري⁽¹⁾.

الأمر الذي يكشف في جملته عن أن المشرع المكسيكي قد أخضع صناعة النماذج الأثرية المعدة للاستغلال التجاري، إلى السيطرة الحكومية الممثلة في المعهد المختص وفق ضوابط صارمة؛ وهو ما يماثل ذات التوجه لدى المشرع المصري بهذا الصدد، والذي انتهجه في قانون

¹ - Miriam Grunstein, "8. La cultura va al mercado. El patrimonio cultural en el tráfico comercial.", Documentación Administrativa, (2005), p.244.

حماية الآثار رقم 117 لسنة 1983م المعدل بالقانون رقم 3 لسنة 2010م والقانون رقم 61 لسنة 2010م ولائحته التنفيذية، والذي أخضع إنتاج النماذج الأثرية و استيرادها وتداولها لسيطرة المجلس الأعلى للآثار .

٢- الإحالة إلى قانون الملكية الفكرية

ولم يقتصر دور المشرع المكسيكي في قانون الآثار والمناطق الأثرية والفنية والتاريخية على مجرد تنظيم مسألة استغلال النماذج الأثرية تجاريًا وإخضاعها لترخيص الجهة المختصة؛ بل تجاوز ذلك إلى إخضاع عملية إنتاج النماذج الأثرية المعدة للاستغلال التجاري؛ بما تتضمنه تلك العملية من استنساخ للتراث الأثري، لأحكام الملكية الفكرية، حيث أحال نص المادة 17 سالف البيان، إلى أحكام قانون حقوق النشر الاتحادي^(١)، كما اشترطت، أيضًا، المادة 3 من اللوائح التنظيمية لذلك القانون ضرورة الامتثال لأحكام القانون الاتحادي لحقوق النشر حتى يتم منح الترخيص بعمل النماذج الأثرية المعدة للاستغلال التجاري المستسخة عن الأصل الأثري.

الأمر الذي يفصح وبجلاء عن توجه المشرع في دولة المكسيك إلى الاستعانة بقوانين الملكية الفكرية فيما يتعلق بإنتاج وإنجاز النماذج الأثرية المستغلة تجاريًا.

¹ - The Federal Law on Copyright was published in the Official Journal of the Federation (DOF) on December 24, 1996, and entered into force on March 24, 1997, 90 days after its publication.

المطلب الثاني

حماية حقوق الملكية الفكرية للنماذج الأثرية

في ضوء قوانين الملكية الفكرية بدولة المكسيك

وفي ضوء إحالة قانون الآثار والمناطق الأثرية والفنية والتاريخية إلى قانون حقوق النشر الاتحادي، سألقة البيان، فيما يتعلق بإنتاج وإنجاز النماذج الأثرية المعدة للاستغلال التجاري؛ سوف نستعرض الحماية المقررة في قوانين الملكية الفكرية النافذة في دولة المكسيك، فيما يتعلق بالمصنفات الأكثر قرباً من طبيعة النماذج الأثرية؛ وذلك على النحو التالي:

١- حماية حقوق الملكية الفكرية للنماذج الأثرية في ضوء قانون حقوق النشر الاتحادي:

يتضح من المادة الأولى من قانون حقوق النشر الاتحادي أنه يهدف إلى حماية التراث الثقافي للأمة المكسيكية، وتعزيزه، وحماية حقوق المؤلفين وفناني الأداء، فيما يتعلق بمصنفاتهم الأدبية أو الفنية في جميع أشكالها، وإبداعاتهم، وتسجيلاتهم الصوتية، وبرامجهم الإذاعية، وغيرها من حقوق الملكية الفكرية.

حيث يُضفي ذلك القانون الحماية، وفقاً لنص المادة 13، على مصنفات الرسم، والنحت، والتصميم المعماري، والأعمال الفنية التطبيقية؛ بما في ذلك تصميم الرسومات أو النسيج؛ وغيرها من المصنفات.

كما أضفت المادة 91 الحماية المقررة لأعمال التصوير الفوتوغرافي والبلاستيك والجرافيك، والمنحوتات المصنوعة في سلسلة محدودة ومرقمة من قالب.

كما يُضفي ذلك القانون، في المادة 157 منه، الحماية على الأعمال الأدبية والفنية الشعبية والحرفية الجماعية المستمدة من الثقافات الشعبية أو أشكال التعبير الثقافي، والتكوين المتعدد الثقافات الذي تتألف منه الدولة المكسيكية.

وفي المادة 158 من ذلك القانون يضيف الحماية على المصنفات الأدبية أو الفنية أو الشعبية أو الحرفية؛ التي تم تطويرها واستمرارها في مجتمع أو مجموعة عرقية نشأت أو متجذرة في جمهورية المكسيك، ضد التشويه، الذي قد يتسبب في قصور أو إلحاق الضرر بسمعة أو صورة المجتمع أو المجموعة العرقية التي ينتمون لها.

وعلى نحو غير حصري تشمل الأعمال الأدبية أو الفنية للفن الشعبي أو الحرفي، والتي يتعذر التعرف معها على مؤلفها، التعبيرات غير الملموسة، والتعبيرات الملموسة، والأخيرة تشمل الأعمال الفنية الشعبية أو الحرف التقليدية، أو الرسم، أو قطع الخشب، أو النحت، الفخار، التراكوتا⁽¹⁾، الفسيفساء، النحت، المستنسخات والمقلدات، المجوهرات، الزجاج، المعادن، الزخرفة، الفساتين النموذجية، الغزل والنسيج وما شابه ذلك، بما في ذلك الآلات الموسيقية الشعبية أو التقليدية فضلا عن الهندسة المعمارية خاصة لكل مجموعة عرقية أو جماعة. وكذلك أي تعبير أصلي للفن الشعبي أو الحرفي، يُعزى إلى المجتمع المحلي أو الأصل العرقي نشأ أو تأصل في جمهورية المكسيك، وهذا القانون مستلهم من قانون نموذجي لليونسكو 1985م⁽²⁾.

¹ - تراكوتا: هو المصطلح المستخدم عادة للنحت المصنوع من الفخار، وكذلك للاستخدامات العملية المختلفة بما في ذلك الأواني (لا سيما أواني الزهور، وأنايبب المياه، الصرف الصحي، وبلاط السقف، والأرضيات، والطوب، وتزيين الأسطح في تشييد المباني). <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

² - Martín Michaus Romero, Claudio Ulloa Escobedo, Temas especializados para La protección de la propiedad intelectual, (La frontera entre el origen artesanal y la aplicación industrial), Primera edición, 2016, Universidad de Guadalajara Centro Universitario de Ciencias Sociales y Humanidades Coordinación Editorial Juan Manuel, Jalisco, México, p. 129.

أما بشأن الأعمال التطبيقية المحمية بموجب قانون حقوق النشر الاتحادي، فإن المشرع المكسيكي لا يُعرّف مفهوم الفن التطبيقي، ولا يوفر الأساس القانوني لإسباغ الحماية عليها؛ لذلك، ووفقاً للمعيار الوظيفي لتفسير القواعد، والذي يتضمن اللجوء إلى مصادر أخرى للقانون، مثل المعاهدات الدولية وغيرها من المصادر، ينظر إلى العمل الفني التطبيقي، على أنه ينطوي على بُعين: (١) البعد الجمالي ، و (٢) الغرض العملي والمفيد لتلبية احتياجات الإنسان؛ وهذا يعني أن العمل التطبيقي، موضوع الحماية، لا ينبغي أن يكون مجرد موضوع للتأمل أو المتعة الجمالية فحسب، ولكن يجب أن يكون له أيضاً غرضاً نفعياً، بغض النظر عن التصميم الذي تم دمج فيه، وعلى هذا الأساس تبنى القضاء المكسيكي عدداً من المعايير تسهم في تحديد ما إذا كان يجب حماية العمل، تحت بند "الفن التطبيقي" أم لا، وهي ما يلي: (أ) إنه إبداع فكري ، ونتاج للإبداع والقدرة البشرية؛ (ب) أن له أصالة دون الخلط بينها وبين حداثة المصنف، استناداً لما يضيفه المؤلف من طابع شخصي على عمله؛ مما يجعله فريداً ؛ (ج) أن يكون ذا طبيعة أدبية أو فنية من حيث شكل التعبير عن المصنف؛ (د) أن يتم تشبيته على وسيط مادي، بغض النظر عن الجدارة أو طريقة التعبير؛ (هـ) أن يمكن الكشف عنه أو إعادة إنتاجه بأي وسيلة معروفة أو غير معروفة؛ (و) أن يكون حاملاً للجمال بغرض عملي ومفيد لإشباع حاجات الإنسان، كل هذا، على أساس أن حقوق النشر لا تحمي الأفكار نفسها، بل تحمي شكل التعبير عنها، وبالتالي ، فإن الحماية بموجب حقوق الطبع والنشر في ظل التشريع المكسيكي، لا تُمنح إلا من اللحظة التي يتم فيها التعبير عن المصنف في شكل ملموس^(١).

١- حكم استئناف مكسيكي، رقم ٢٠١٠/٢٩١/مدني/٣، صادر بجلسة ٦ أغسطس ٢٠١٠م.

-SEGUNDO TRIBUNAL COLEGIADO EN MATERIA CIVIL DEL TERCER CIRCUITO. Amparo directo 291/2010. Plásticos Beta, S.A. de C.V. 6 de agosto de 2010. Unanimidad de votos. Ponente: Gerardo Domínguez. Secretario: Manuel Ayala Reyes.

والجدير بالذكر أن هذه الحماية للمصنفات السابقة هي قرينة إنشاء أو إنتاج المصنف دون الحاجة إلى التسجيل؛ إلا أن التسجيل يعد إجراء يُمكن المؤلف من إثبات حقه على المصنف وصحة نسبه له عند المنازعة في ذلك^(١).

كما ينظم ذلك القانون استتساخ المصنفات، والذي تعرفه المادة 16 / (ثانيًا، سادسًا) بأنه: إنجاز نسخة أو أكثر من مصنف، أو تسجيل صوتي أو فيديو، بأي شكل ملموس أو غير ملموس، بما في ذلك أي تخزين دائم أو مؤقت بالوسائل الإلكترونية.

وبينما تعتبر المادة 18 من القانون، سالف البيان، صاحب المصنف بأنه المالك الوحيد والأصيل للحقوق المعنوية على مصنفه، تمنح المادة 155 الدولة المكسيكية ملكية الحقوق المعنوية فيما يتعلق بالرموز الوطنية.

كما أكدت المادة 160 على حق الأبوة على الأعمال التراثية؛ وذلك من خلال النص على وجوب أن يُنسب أي عمل يتضمن استخدام لعمل أدبي أو فني أو شعبي أو حرفي، إلى اسم المجتمع أو المجموعة العرقية، أو عند الاقتضاء المنطقة من الجمهورية المكسيكية التي ينتمي إليها، على أن يخضع ذلك لإشراف ورقابة المعهد المختص، هذا مع مراعاة ما ذهب إليه القضاء المكسيكي بأن الحرفة التي تعكس تعبيرًا عن الثقافة الشعبية هي لا تحتاج إلى إذن، وعليه فإنه إذا كان العمل الفني الذي سيتم دمج في كائن مفيد لتشكيل عمل فني تطبيقي هو حرفة يدوية، فمن الواضح أن هذا ليس قابلاً للحماية لأنه يتم استخدامه بحرية^(٢).

¹ - Mariana Vargas, The Legal 500; Country Comparative Guides; MEXICO INTELLECTUAL PROPERTY, Basham, Ringe y Correa, S.C, 2022, p.4.

^٢ - حكم مكسيكي رقم 57/14-EPI-01-11، صادر من المحكمة الاتحادية الإدارية، غرفة الملكية الفكرية، في جلسة ٣٠ نوفمبر ٢٠١٥م.

Juicio Contencioso Administrativo Federal 57/14-EPI-01-11 decidido por la Sala Especializada en Propiedad Intelectual del Tribunal Federal de Justicia

كما ينظم القانون الحقوق المالية للمؤلف والذي يملك هو وورثته والمالك لتلك الحقوق الإذن باستغلال المصنفات المحمية لقاء مقابل مادي، وفي هذا الإطار يتناول بعض عقود استغلال المصنفات كعقد نشر المصنف الأدبي، والمصنف الموسيقي، كما يشترط المشرع بشأن بعض الأعمال المرتبطة بالتراث الثقافي الشعبي الحصول على إذن كتابي من الجهة المختصة، إلا أنه يُسمح في غير الأغراض التجارية بأعمال النسخ والاقتباس دون الحصول على إذن أو دفع مقابل.

كما نظم المشرع المكسيكي، في ذات القانون، مسألة التعويضات عند انتهاك حقوق الملكية الفكرية، بالمادة رقم 216 مكرر، كما وضع حدًا أدنى لمقدار التعويض؛ بما لا يقل عن أربعين بالمائة من سعر البيع للجمهور للمنتج. كما أعطى المشرع المكسيكي، في المادة 235، في ذات القانون الصلاحية للمحاكم الاتحادية في جميع الأحوال، والمعهد المكسيكي للملكية الصناعية، في حالة المخالفات التجارية، سلطة إصدار قرار بتعليق حرية حركة البضائع ذات المنشأ الأجنبي على الحدود، بموجب أحكام قانون الجمارك.

ووفقًا لنص المادة رقم 208 من ذلك القانون، يعتبر المعهد الوطني لحق المؤلف، هو بمثابة السلطة الإدارية المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، وهو هيئة لامركزية تابعة لوزارة التعليم العام، ومن مهامه حماية حقوق التأليف والنشر وتعزيزها؛ وتشجيع إبداع المصنفات الأدبية والفنية؛ و الاحتفاظ بالسجل العام لحقوق النشر؛ والمحافظة على التراث الثقافي، ومن صلاحيات ذلك المعهد إجراء التحقيقات بشأن المخالفات الإدارية، وإجراء زيارات التفتيش وطلب التقارير والبيانات؛ والأمر بتنفيذ الإجراءات المؤقتة لمنع أو وقف انتهاك حقوق النشر والحقوق المجاورة؛ وفرض العقوبات الإدارية المناسبة.

Administrativa, en sesión del 30 de noviembre de 2015. Unanimidad de votos.

Juez Relator: Ramón Ignacio Cabrera León. Secretaria: Berenice Hernández

Deleyja.

كما أعطي المشرع لذلك المعهد، صلاحية اتخاذ إجراءات التسوية الإدارية؛ وذلك من خلال تمكين الشاكي بالتقدم بشكواه كتابية إلى المعهد، مع مرفقاتها؛ ومن ثمّ يجري الاستماع إلى الطرف المشكو في حقه، حتى يتمكن من الرد على تلك الشكوى، في غضون عشرة أيام من الإخطار؛ ويتبع ذلك استدعاء الأطراف إلى اجتماع تسوية، وإبلاغهم بأنه في حالة عدم حضورهم، سيتم تغريمهم ما بين مائة ومائة وخمسين يوماً من الحد الأدنى العام للأجور المعمول به في المقاطعة الاتحادية، على أن يعقد الاجتماع المذكور في غضون عشرين يوماً بعد تقديم الشكوى؛ وفي الاجتماع المشار إليه، يقوم المعهد بمحاولة التوصل إلى اتفاق يقبله الطرفان، إذ يمكن تأجيل اجتماع التسوية عدة مرات حسب الضرورة من أجل تحقيق التوفيق، وفي حالة الإفلاح في التوصل لذلك الاتفاق، يجري تدوينه في اتفاق يوقع عليه الطرفان، يتمتع بقوة الأمر المقضي والقابلية للتنفيذ؛ وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق، يمكن اللجوء إلى التحكيم.

وبصفة عامة فإن إجراءات التسوية السابقة تنطوي على العديد من المميزات؛ إذ تتسم بكونها إجراءات مختصرة، ومرنة، ونزيهة؛ على نحو يتوافق مع مبدأ حسن النية؛ هذا فضلاً عن كونها تمتاز بالاقتصاد في التكاليف؛ وهو ما حدا بالعديد من جمعيات الإدارة الجماعية المكسيكية والهيئات المعنية باستغلال المصنفات إلى اللجوء إليها باعتبارها أداة فعالة لتسوية المنازعات^(١).

وللمعهد حق توقيع عقوبة الغرامة، وفقاً لقانون الإجراءات الإدارية، على كل من ينتهك حقوق الطبع والنشر.

ولما كان ذلك، وفي حال تصنيف الأعمال الأصلية التي يجري إستنساخ النماذج الأثرية منها ضمن مفهوم المصنفات التراثية أو الأدبية أو الفنية المشمولة بالحماية الواردة

١ - مانويل غيرا ثامارو، الآليات البديلة لتسوية المنازعات الخاصة بحق المؤلف في المكسيك، من منشورات الوبو، جنيف، الدورة التاسعة (من ٣ إلى ٥ مارس ٢٠١٤). ص ٥.

بقانون النشر؛ كمصنفات الرسم، والنحت، والتصميم المعماري، والأعمال الفنية التطبيقية؛ وأعمال النسيج؛ وغيرها من المصنفات فيما عدا الحالات والأغراض المستثناه بالقانون؛ فإن تلك الأحكام والنصوص السابقة تصلح أن تكون ضوابط تحكم عملية إنتاج وإعداد النماذج الأثرية؛ وعليه يتوجب مراعاتها والالتزام بها.

وفي هذا السياق قد تردد في الفترة من 6 إلى 8 كانون الثاني (يناير) 2010م، في وسائل الإعلام المكسيكية، أن المعهد الوطني للأنثروبولوجيا والتاريخ (INAH)، المخول بالتصريح باستنساخ الموروثات الأثرية، قد فرض غرامة على "سلسلة محلات ستاربكس" لاستخدامها صور تعود لحقبة ما قبل التاريخ، في بعض الأكواب المعروضة للبيع في مقرها ، دون إذن من المعهد⁽¹⁾.

وجرى تصنيف هذه القضية على أنها قضية تتعلق بانتهاك الملكية الفكرية، حيث أفاد المعهد الوطني للأنثروبولوجيا والتاريخ بأن ذلك الاستخدام ينتهك حقوق الطبع والنشر وبلااستنساخ دون تصريح، على النحو المنصوص عليه في قانون حقوق الملكية الفكرية⁽²⁾، إلا أن البعض الآخر قد نازع في ذلك التكييف، معتبراً أن ذلك التكييف غير صحيح، وأن الأمر لا يتعلق بالملكية الفكرية أو حقوق الطبع والنشر، ولكن باللوائح القانونية الخاصة بعدم استخدام أو استنساخ ممتلكات القطع والأشياء التي أنشأتها الثقافات الأصلية التي استقرت في

¹–<https://www.informador.mx/Cultura/Starbucks-debera-pagara-por-reproducir-patrimonio-mexicano-en-tazas-de-cafe-20100105-0082.htm>.

²- Sandra Rozental, "On the nature of Patrimonio: "Cultural property" in Mexican contexts." The Routledge Companion to Cultural Property, Routledge, 2017, 237-257.

المكسيك قبل وصول الأوروبيين دون ترخيص، والمعروفة باسم القطع التي تعود إلى عصر ما قبل التاريخ والثقافات السابقة على تواجد الأسبان^(١).

ناهيك عن أن نهج الحماية الذي اتبعه المشرع المكسيكي بشأن عملية استنساخ التراث الأثري؛ والذي يقتضي، في الأساس، خضوع تلك العملية للضوابط الواردة بقانون حقوق النشر الاتحادي من خلال الحصول على موافقة الدولة، أو على التفويض من الجماعات الأصلية، أو الأفراد الذين يملكون التراث الأصلي؛ على عملية الاستنساخ على النحو السالف بيانه؛ يثير، في الحقيقة، جدلاً حول قصد المشرع المكسيكي من ذلك، وهل يعني ذلك أنه قصد إلى إضفاء حق المؤلف على التراث الثقافي الأثري ذاته؛ بحيث لا يستنسخ إلا بموافقة أصحاب الحق، أم أنه قصد إلى صرف الحماية إلى النموذج الأثري المستنسخ من ذلك الأصل الأثري؟

وللإجابة عن ذلك التساؤل، يتعين أن ندرك الاختلاف بين نهج المشرع المكسيكي والمشرع المصري الذي اتبعه الأخير في القانون رقم 117 لسنة 1983م في حماية الآثار سالف الإشارة إليه؛ حيث أن الأول لم يستأثر كالمشرع المصري بحق إنتاج النماذج الأثرية المستغلة تجارياً، ولم يطلب تسجيلها، أو اختصاصه بعلامة تجارية عليها؛ بل تعامل مع النموذج الأثري كنسخة مصرح بها عن الأصل، تقتضي دفع رسم للدولة نظير الحصول على التصريح بهذا الاستنساخ، أو بالترضية المالية للأخريين مقابل الحصول على موافقة وتفويض على عملية النسخ تبيح إعطاء المُستنسخ الترخيص بإنتاج النموذج المُستنسخ؛ أي أن الإحالة لقانون حقوق النشر من أجل التأكد من استيفاء متطلبات الترخيص وعدم تعارضها مع حقوق المؤلف المترتبة لأصحاب ذلك الحق على التراث؛ الأمر الذي يقترب إلى تعامل المشرع

1 -Arturo D. Reyes, The use of images and reproductions of ancient objects and buildings in Mexico, Reyes Fenig Asociados SC, 2010.

المكسيكي مع الأصل الأثري أو التراثي على أنه موضع الحماية المقررة بقانون حقوق النشر الاتحادي؛ دون النموذج الأثري المستنسخ أو المقلد له.

وما يدعم ذلك، أن قانون النشر الاتحادي يعترف بحقوق حصرية للمؤلف على المصنفات الأصلية، ومن تلك الحقوق استثنائه بالإذن باستتساخ المصنف الأصلي⁽¹⁾؛ بما يعني أن المشرع المكسيكي يتعامل مع التراث الأثري ذاته على أنه المصنف المحمي وفق قانون النشر، وأن النموذج الأثري هو بمثابة نسخة لمصنف أصلي محمي.

الأمر الذي يكشف عن أن ذلك التوجه من المشرع المكسيكي؛ لم يبال فيه بالاعتبارات التي حددت بالمشرع المصري إلى تفادي إضفاء الحماية على التراث الأثري ذاته، وذلك لصعوبة تقبل الأساس الفكري السائد للملكية الفكرية لمسألة إضفاء الحماية على عمل من الماضي، مما يعمق الفجوة بين النظريتين.

٢ - حماية حقوق الملكية الفكرية للنماذج الأثرية في ضوء القانون الاتحادي للملكية الصناعية:

لا تعني اقتصار الإحالة الواردة بالقانون الاتحادي للآثار، سالفه البيان، إلى القانون الاتحادي للنشر (وهو القانون القائم وقت نفاذ تلك الإحالة) على استبعاد القانون الاتحادي للملكية الصناعية من الصورة بشأن مراعاة الضوابط الواردة في ذلك القانون فيما يتعلق بإعداد النماذج الأثرية المعدة للاستغلال التجاري، حيث من الجائز النظر، بمعزل عن تلك الإحالة، إلى مسألة حماية الملكية الفكرية للنماذج الأثرية في ضوء القانون الأخير، وذلك من جهة الأحكام الخاصة بالرسوم والنماذج الصناعية، والعلامات التجارية، وذلك على النحو التالي:

¹ - Carmen Arteaga Alvarado, "Marco legal del Derecho de autor en México." Propiedad intelectual. Nuevas tecnologías y libre acceso a la cultura (2008): 236, p.149-152.

أ- حماية النماذج الأثرية المعدة للاستغلال التجاري في ضوء أحكام الرسوم والتصاميم الصناعية

وفي إطار التشريع المكسيكي الخاص بحماية الملكية الصناعية والذي صدر مؤخرًا^(١)، نجد أن المشرع المكسيكي قد نظم من بين موضوعات الملكية الصناعية الرسوم والتصاميم الصناعية.

حيث تشترط المادة 67 من القانون الاتحادي للملكية الصناعية أن يكون التصميم الصناعي مختلفًا بشكل كبير عن التصاميم المعروفة؛ بحيث يمثل إبداعًا مستقلًا، ويكون الانطباع العام مختلفًا عن أي نموذج آخر. ووفقًا لنص المادة 78 من القانون سالف البيان؛ فإن الحماية للرسوم والنماذج الصناعية تسري لمدة خمس سنوات من تاريخ تقديم الطلب، قابلة للتجديد لفترات متتالية من نفس المدة بعد أقصى خمسة وعشرين سنة.

كما أنطأ المشرع بالمعهد المكسيكي للملكية الصناعية حق الإشراف وتنظيم حقوق الملكية الصناعية التي ينظمها ذلك القانون، والتي من بينها الرسوم والتصاميم الصناعية، وهو معهد أنشأته وزارة التجارة والتنمية الصناعية (وزارة الاقتصاد حاليًا) وفقًا للمادة ٤٥ من قانون تنظيم الخدمة المدنية الاتحادية، ولديه شخصية قانونية وأصول خاصة ، ومن مهامه حفز وتشجيع الإبداع، والحماية القانونية للممتلكات الصناعية من خلال النظام الوطني للملكية الصناعية؛

^١ - دخل القانون الاتحادي بشأن حماية الملكية الصناعية، والذي نشر في الجريدة الرسمية الاتحادية في يوليو ٢٠٢٠، حيز النفاذ في ٥ نوفمبر ٢٠٢٠، باستثناء الفقرات السادسة والسابعة والثامنة من المادة ٥؛ والمواد ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٦، الفقرة الأولى؛ والمواد ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٤٠٠، التي دخلت حيز النفاذ في ٥ نوفمبر ٢٠٢١.

بمنح الحقوق، مثل براءات الاختراع، ونماذج المنفعة، والتصاميم الصناعية، وإصدار القرارات بشأن العلامات التجارية، والإشعارات التجارية^(١).

كما عزز من سلطة ذلك المعهد بشأن تحديد التعويض عن الأضرار الناجمة عن انتهاك حقوق الملكية الفكرية، واتخاذ تدابير الإنفاذ الإداري فيما يختص بدفع تلك التعويضات؛ وبذلك يكون قد استن طريقين أحدهما قضائي، والآخر إداري بشأن اقتضاء التعويضات^(٢).

ومتى كان ذلك، وكان القانون الاتحادي للملكية الصناعية يتطلب، على النحو السالف بيانه، أن يكون التصميم الصناعي مختلفاً بشكل كبير عن التصاميم المعروفة؛ على نحو يمثل إبداعاً مستقلاً، معطياً انطباعاً مختلفاً عن أي نموذج آخر، وهو أمر لا يختلف فيه عن التشريعات السائدة؛ والتي تشترط أن يكون التصميم أو النموذج الصناعي جديداً؛ بحيث يشكل في مجموع تكوينه شكلاً متميزاً ومختلفاً عما عداه من التصميمات، بحيث لا يكون مجرد نسخ عن تصميم سابق^(٣).

الأمر الذي يتضح منه أن حماية النماذج الأثرية المعدة للاستغلال التجاري بموجب الرسوم والنماذج الصناعية، في ظل التشريع المكسيكي، قد تواجه صعوبة إزاء هذا الشرط؛ ولكي يتم تجاوز ذلك يستلزم أن يكون استلهام الرسم أو النموذج الصناعي مختلفاً عن الأصل التراثي؛ مما يستبعد معه حماية النماذج المستنسخة بموجب أحكام الرسوم والنماذج الصناعية

¹- Guillermo Guzmán Vásquez Lara, PROPIEDAD INTELECTUAL EN MÉXICO. INSTITUCIONES EDUCATIVAS COMO MOTOR DE LA PROPIEDAD INTELECTUAL, Centro de Estudios de Derecho e Investigaciones Parlamentarias, p.8

² - https://www.wipo.int/news/ar/wipolex/2020/article_0019.html

^٣ - د. سميحة القليوبي، الملكية الصناعية، الطبعة العاشرة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٦٨١ وما بعدها.

الواردة بالتقنين المكسيكي؛ إلا أن النماذج التي تستلهم تلك الروح وتضيف عليها يمكن أن يجري قبولها وتسجيلها.

والجدير بالذكر أن وزارة الثقافة بالمكسيك قد اعترضت على بعض تصاميم دار الأزياء (كارولينا هيريرا) واتهمتها بنسخ تلك التصاميم من "الرؤية الكونية" لبعض الشعوب الأصلية المكسيكية، وفي هذا الإطار قامت بتوجيه كتاب إلى تلك الدار، تتهمها فيها بـ"الانتحال الثقافي"، وتطالبها بتفسير علني لاستخدامها رسوماً منسوخة من تراث الشعوب الأصلية المكسيكية، ظهرت في مجموعة أزيائها الأخيرة، وعمّا إذا كان السكان الأصليون الذين تشكل هذه العناصر جزءاً أساسياً من تراثهم سيستفيدون من مبيعات هذه المجموعة أم لا؟⁽¹⁾.

وذلك الإجراء من قبل وزارة الثقافة بدولة المكسيك قد ينبئ عن تبني الحكومة المكسيكية لمفهوم حماية التصاميم الصناعية التراثية بموجب الأحكام الأقرب لحمايتها وهي أحكام الرسوم والتصاميم الصناعية الواردة بالقانون الاتحادي للملكية الصناعية، والتي تقضي بأحقية أصحاب الحقوق (السكان الأصليين في هذه الحالة) في العائد المادي من استخدام تلك التصاميم.

غير أنه من الواضح أن هذه الحماية تتصرف للتصميم التراثي ذاته دون النموذج الأثري المأخوذ عنه، وهي ذات الإشكالية التي وقفنا عليها من قبل، والتي تكشف عن توجه المشرع المكسيكي نحو إسباغ الحماية بموجب أحكام الملكية الفكرية على التراث ذاته دون النماذج الأثرية المستمدة منه على خلاف مسلك المشرع المصري، سالف الإشارة إليه، في هذا الإطار والذي أسبغ الحماية على النموذج الأثري الحديث، دون أن يصرف الحماية بشكل مباشر للتراث الأثري ذاته.

¹ -MILES SOCHA, Mexico's Culture Ministry Urges Respect for Its Material Culture, DAILY EDITION APRIL 2, 2021.

ب- حماية النماذج الأثرية المعدة للاستغلال التجاري في ضوء الأحكام الخاصة
بالعلامات التجارية:

إعمالاً لنص المادتين 119، 122 من قانون الملكية الصناعية؛ فإن المعهد المكسيكي للملكية الصناعية هو السلطة المنوط بها الإشراف على تسجيل العلامات التجارية؛ ومن صلاحياته تقييم وتقدير الخصائص الجوهرية والشكلية للعلامات المراد تسجيلها؛ بحيث تتأكد من مطابقتها للشروط الواردة بالقانون، وعدم تعارضها مع تلك الشروط^(١).

وبصفة عامة فإن أحكام العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية الواردة بالتشريعات المقارنة، ومن بينها التشريع المكسيكي، تعد مناسبة لحماية صناعة النماذج الأثرية المعدة للاستغلال التجاري، وخاصة عندما يكون الأمر متعلقاً بحق الجماعات والمجتمعات الأصلية في حماية تراثها الثقافي؛ في مواجهة استنساخه أو عمل نماذج مقلدة عنه، دون إذن، ولضمان استئثار تلك الشعوب بالعوائد المالية من وراء ذلك^(٢)؛ الأمر الذي لا يواجه صعوبة إزاء فرضية حماية النماذج الأثرية المعدة للاستغلال التجاري بموجب أحكام العلامات التجارية والشارات المميزة الأخرى كالمؤشر الجغرافي بموجب النصوص التي تنظم ذلك في القانون المكسيكي.

وفي هذا السياق نجد أن وكالة الفنون والحرف اليدوية المكسيكية (FONART) قد طلبت من الكونغرس المكسيكي الحق في فرض غرامة على الشركات التي تستورد المقلدات الأسيوية للحرف اليدوية المكسيكية، كما اقترحت، أيضاً، تسجيل العلامات التجارية الإقليمية والحرفية

١ - حكم مكسيكي رقم 567/18-EPI-01-10 صادر من المحكمة الاتحادية للعدالة الإدارية، غرفة الملكية الفكرية، في ١٣ يوليو ٢٠١٨م.

Federal Administrative Trial 567/18-EPI-01-10 decided by the Specialized Chamber on Intellectual Property of the Federal Court of Administrative Justice, in session of July 13, 2018. Majority of 2 votes and 1 dissenting vote. Rapporteur Judge: Luz María Anaya Domínguez. Secretary: Carolina Chuayffet Soto

٢ - الويبيو، المؤشرات الجغرافية(مدخل)، جنيف، ٢٠٢١م، ص ١٨:١٦.

لضمان تمييز الحرف المكسيكية الأصلية على هذا النحو على المستويين الوطني والدولي؛ حيث يوجد بالمكسيك ثلاث وثلاثون حرفة لديها هذا النوع من العلامات التجارية على مستوى الولاية^(١). ولا يخفى أن عددًا ليس بالقليل من هذه الحرف تقوم على استلهام واستنساخ وتقليد أعمال تراثية ترتبط بالسكان الأصليين؛ مما تصلح معه أحكام العلامات التجارية لحماية تلك المستنسخات والمقلدات اليدوية.

الأمر الذي يكشف، بمعزل عن الإحالة الواردة بالقانون الاتحادي للآثار والذي يعنى، فقط، بمراعاة الضوابط الواردة في قانون النشر الاتحادي عند إعداد نسخة من التراث، وعن مسلك المشرع المكسيكي والذي يضفي الحماية على استنساخ التراث أو الأثر ذاته، دون النموذج الأثري المستمد منه؛ عن التطلع لدى القطاع الصناعي والحرفي بدولة المكسيك إلى الاستفادة من الحماية التي توفرها العلامات التجارية في إسباغ الحماية على الصناعات التراثية؛ ومن بينها صناعة النماذج الأثرية.

أخيرًا: نقد مسلك المشرع المكسيكي:

وقد واجه مسلك المشرع المكسيكي، إزاء نهج الحماية بموجب أحكام حقوق الملكية الفكرية لعملية استنساخ التراث الأثري، نقدًا على غرار النقد الموجه للمشرع المصري، والذي مفاده عدم صلاحية ذلك النهج للتطبيق والإنفاذ خارج حدود الدولة، واقتصره على الداخل^(٢).

كما وصف بعض المتخصصين في الملكية الفكرية في دولة المكسيك مسلك المشرع المكسيكي وما أجراه من تعديلات لحماية التراث الأثري والثقافي بموجب قوانين الملكية الفكرية؛

^١. https://ar.kcugenii.com/wiki/National_Fund_for_the_Development_of_Arts_and_Crafts#Efforts_to_protect_Mexican_crafts

^٢- Anne Horn Baroody, Real Problems with Fake Antiquities and How Geographical Indications May Help, University of Georgia School of Law, P.21

بأنها مجرد حبر على ورق؛ نظرًا لأن المصنفات التراثية، المراد حمايتها، لا تزال، على أرض الواقع، تنتمي إلى المجال العام؛ أي أنها متاحة للمشاع^(١).

ولا يقتصر النقد لمسلك المشرع المكسيكي المتمثل في إضفاء الحماية على القطع الأثرية بموجب حقوق النشر عند هذا الحد؛ بل يتجاوزه، كما سبق وأسلمنا، إلى حد اعتبار هذا النهج انسلاخًا عن المفاهيم المستقرة للملكية الفكرية من خلال إضفاء الحماية بموجب أحكام الملكية الفكرية على مصنفات من الماضي؛ مما يمثل، أيضًا، مجافاة على مستوى الإطار النظري للملكية الفكرية ذاته، وليس فقط مجرد عدم صلاحية ذلك النهج للتطبيق والإنفاذ.

ومع ذلك يجري النظر إلى النهج الجريء الذي اتبعه المشرع المكسيكي في معالجة المسألة التراثية والذي اتسم بالتمرد على الأفكار السائدة؛ على أنه بمثابة تدشين لطريق جديد يُفضي إلى رؤية أكثر ثورية من الرؤية التي انتهجها المشرع المصري؛ والتي تنسم، أي رؤية المشرع المصري، والتي تجلت في إسباغ الحماية على مصنف النماذج الأثرية باعتباره مصنفًا حديثًا، وتجنب إسباغها على التراث الأثري ذاته، إلى حد ما بأنها رؤية إصلاحية لا تتسلخ تمامًا عن المفاهيم السائدة؛ بل تعمل على التوافق معها وتفاذي الصعوبة المرتبطة بإسباغ الحماية على مصنف من الماضي.

^١ - وهو ما صرح به كارلوس هيرنانديز ليون (académico de estudios jurídicos y sociales del)

(Tecnológico de Monterrey) تعقيبًا على تعديل قانون حقوق النشر الفيدرالي، راجع:

Darinka Rodriguez , El plagio de artesanías a indígenas, un lucro millonario que la leyes no logran frenar en México, México, 10 ABR 2021.

المبحث الثاني

حماية حقوق الملكية الفكرية للنماذج الأثرية

في ضوء التشريع البنمي

تمهيد:

تقع جمهورية بنما في نصف الكرة الغربي، وتحديداً في قارة أمريكا الجنوبية أو اللاتينية، ويحدها من الشمال البحر الكاريبي، ومن الجنوب المحيط الهادئ، ومن الشرق كولومبيا، ومن الغرب كوستاريكا، وهي دولة جبلية باتجاه ساحل البحر الكاريبي، مع تلال متدرجة وسافانا واسعة باتجاه المحيط الهادئ، و يبلغ عدد سكان البلاد ٢.٧ مليون يتحدثون الإسبانية كلغة رسمية^(١).

وتتملك الدولة البنمية عددًا من المواقع المُصنفة على قائمة التراث العالمي، ومن أشهرها موقع باناما فياجو الأثري؛ كما تقطنها مجموعات من السكان والمجتمعات الأصلية والتي تبلغ ١٢.٣ في المائة تقريبًا من التركيبة السكانية المتنوعة، إذ تتميز تلك الجماعات بنمط حياة وثقافة وتراث خاص^(٢).

وفي إطار اهتمام المشرع البنمي بالمجتمعات الأصلية البنمية وهويتها الثقافية ومعارفها التقليدية والحفاظ على تراثها؛ أصدر في 26 يونيو 2000 م القانون رقم (20) بشأن نظام الملكية الفكرية الخاص بالحقوق الجماعية للمجتمعات الأصلية من أجل حماية هوياتهم الثقافية

¹– <https://www.nyulawglobal.org/globalex/Panama.html>

^٢ - الأمم المتحدة، الصكوك الدولية لحقوق الإنسان: وثيقة أساسية تشكل جزءً من تقارير الدول الأطراف (بنما)، ٧ أغسطس ٢٠١٧.

ومعارفهم التقليدية^(١)، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 12 الصادر بتاريخ 20 مارس 2001م، هذا بالإضافة إلى ما تضمنه ذلك القانون من أحكام وضمانات، قد أحال إلى الأحكام والضمانات الخاصة بالعلامات التجارية الواردة في القانون رقم 35 لسنة 1996م الخاص بحماية الملكية الصناعية؛ لتكون أداة إضافية لتعزيز حماية الحقوق الجماعية للمجتمعات الأصلية؛ وذلك فيما لا يتعارض مع أحكامه.

الأمر الذي سنتولى معه تناول تجربة المشرع البنمي فيما يتعلق بإضفاء الحماية على الإبداعات والابتكارات الواردة في تراث المجتمعات الأصلية والتي يمكن استغلالها تجارياً في منتجات حديثة؛ والتي من بينها النماذج الأثرية المأخوذة عن المنحوتات القديمة؛ وذلك بموجب نظام الملكية الفكرية الخاص الذي تضمنه القانون سالف البيان والمرسوم التنفيذي الصادر بشأنه وكذا أحكام العلامات التجارية والضمانات التي تضمنها قانون الملكية الصناعية ، وذلك وفقاً للتقسيم التالي:

المطلب الأول: ملامح النظام الخاص للملكية الفكرية بالحقوق الجماعية للمجتمعات الأصلية في ضوء القانون رقم 20 لسنة 2000م.

المطلب الثاني: حماية حقوق الملكية الفكرية للنماذج الأثرية في ضوء النظام الخاص للملكية الفكرية بالحقوق الجماعية للمجتمعات الأصلية.

المطلب الثالث: حماية حقوق الملكية الفكرية للنماذج الأثرية في ضوء أحكام العلامات التجارية والضمانات الواردة بقانون الملكية الصناعية.

^١ - تطور القانون رقم 20 لسنة 2000م من مشروع اقتراح يسعى إلى حماية الملابس والفساتين التقليدية للقبائل الأصلية إلى الغرض الأوسع وهو ملء "الفراغ المتعلق بالاعتراف بالسكان الأصليين حقوق الملكية الفكرية والثقافية للشعوب، للاستزادة حول ذلك انظر:

Irma De Obaldia, 'Western Intellectual Property and Indigenous Cultures: The Case of the Panamanian Indigenous Intellectual Property Law' (2005) 23 Boston University Int'l Law Journal, pp: 337- 390

المطلب الأول

ملامح النظام الخاص للملكية الفكرية بالحقوق الجماعية

للمجتمعات الأصلية في ضوء القانون رقم 20 لسنة 2000م

استحدثت المشرع البنمي، بموجب القانون رقم 20 الصادر في 26 يونيو 2000م نظاماً لحماية الهوية الثقافية والمعارف التقليدية للمجتمعات الأصلية أطلق عليه اسم " نظام الملكية الفكرية الخاص بالحقوق الجماعية للمجتمعات الأصلية".

وهو نظام يأخذ معطياته مما استجد على ساحة الملكية الفكرية من حراك حول حماية أشكال التعبير والمعارف التقليدية، وما صاحب ذلك من أطروحات ومقترحات تتعلق بحماية هذه الأشكال من المعرفة، أمثال الأحكام النموذجية الصادرة عن الويبو واليونسكو للقوانين الوطنية المتعلقة بحماية مظاهر الفلكلور ضد الاستغلال غير المشروع وغيرها من الأفعال الضارة (1982م) وما أفرزته أعمال اللجنة الحكومية الدولية التابعة لليوبو بشأن الملكية الفكرية والموارد الجينية والمعرفة التقليدية والفلكلور؛ وهو ما اصطُح على تسميته بالقانون أو النظام الفريد (*sui generis*)⁽¹⁾

إذ تكشف المادة الأولى، من هذا القانون، الغرض الذي أُعد من أجله، والذي تمثل في حماية الحقوق الجماعية للملكية الفكرية والمعارف التقليدية للمجتمعات الأصلية على إبداعاتهم مثل الاختراعات والنماذج والرسومات والتصاميم والابتكارات الواردة في الصور والأشكال والرموز والرسوم التوضيحية، والمنحوتات الحجرية القديمة، وكذا العناصر الثقافية لتاريخهم

¹ - مذكرة بعنوان : " وضع عناصر نظام فريد (SUI GENERIS) لصون المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية " مقدمة من الأمين التنفيذي المقدمة في الاجتماع الثالث للفريق العامل المخصص مفتوح العضوية المنعقد فيما بين الدورات والمعني بالمادة 8(ي) وما يتصل بها من أحكام في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت، مونتريال، ٨ - ١٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣.

وموسيقاهم وفنونهم وأشكال التعبير الفني التقليدية التي يمكن استغلالها تجارياً من خلال نظام تسجيل خاص وتعزيز وتسويق تلك الحقوق من أجل إبراز قيمة ثقافات السكان الأصليين. ومن ثمّ فإن هذا النظام لا يعترف بأية حقوق ملكية فردية حتى للسكان الأصليين؛ بل يقتصر فقط على حماية الحقوق الجماعية دون الفردية.

إذ يتمثل نظام التسجيل الخاص بالحقوق الجماعية للمجتمعات الأصلية في إنشاء جهاز أو إدارة للحقوق الجماعية وأشكال التعبير الفلكلوري داخل المديرية العامة لتسجيل الملكية الصناعية (DIGERPI) وذلك بناء على طلب من قبل المؤتمرات العامة أو السلطات التقليدية للشعوب الأصلية بتسجيل المصنفات التراثية التي يرغبون في حمايتها، إلا أنه يمكن، طبقاً للمادة رقم ٤ من المرسوم التنفيذي رقم 12 لسنة 2001م تقديم طلبات التسجيل إلى السلطات التقليدية الأصلية التقليدية في حالة عدم وجود مؤتمر عام لمجتمع السكان الأصليين.

كما يجوز، وفقاً للمادة رقم 13 من ذات المرسوم التنفيذي، أن تقوم المديرية العامة لتسجيل الملكية الصناعية، من باب التيسير على الجماعات الأصلية، بإرسال مسئولين من إدارة الحقوق الجماعية إلى مجتمعات السكان الأصليين بغرض جمع المعلومات اللازمة لطلبات التسجيل التي يرغبون في تقديمها. إذ أنه في الممارسة العملية، تلعب إدارة الحقوق الجماعية دوراً نشطاً من خلال إجراء بحث في الموقع وتحديد حماة التعبيرات⁽¹⁾.

فضلاً عن أن تلك الطلبات، وفقاً لنص المادة 7 من ذات القانون، معفاة من الرسوم ولا تحتاج إلى تقديمها من قبل محام.

ومن ثمّ تقوم الإدارة المذكورة بفحص الطلبات خلال فترة 30 يوماً من تاريخ تقديم الطلب، والذي يتعين أن يشتمل على بيان وافي حول المصنفات المراد حمايتها والتقنية المستخدمة فيها

¹– Jeniffer Elena, Rodríguez Calderón, Master Thesis (2016/17) (Culture-à-porter: promoting and protecting Traditional Cultural Expressions in fashion under the Panamanian Law, Munich Intellectual Property Law Center (MIPLC), p.41.

وبيان تاريخيتها⁽¹⁾ ووصف موجز لها، على أن يرفق به اسم الشعب أو الجماعة الأصلية طالبة التسجيل، وكذا اسم المؤتمر العام أو السلطة التقليدية التي تقدمت بالطلب، واسم الحق الجماعي ومحتواه باللغة الأم مع ترجمة حرفية باللغة الأسبانية، وبيان بوجه استخداماته، وفي حالة رفض مستند أو عدم مطابقته يجب إخطار المؤتمر العام أو السلطة التقليدية باستيفائه في غضون فترة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ تقديم الطلب، وفي حال فوات تلك المدة دون استيفاء المستند المطلوب يعد الطلب لاغياً ويمكنهم تقديم طلب جديد.

وفي حال أن تبين أن الطلب مستوفى لشرائطه؛ يجب على الإدارة المعنية المضي في تسجيل الحق الجماعي المطالب به. وفي حال التقدم بطعن على هذا التسجيل؛ يجري إخطار ممثل المؤتمرات العامة أو السلطات التقليدية بذلك الطعن.

ومن الملاحظ من الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من القانون سالف البيان أن صلاحية تسجيل تلك الحقوق الخاصة بالمجتمعات الأصلية تتمتع بالديمومة ولا تنتهي بمرور الزمان. إذ جرى الإجماع عند صياغة هذا القانون على أن تكون تلك الحقوق أبدية، استناداً لكون التقاليد الثقافية للأمم لا يمكن أن تخضع لتواريخ انتهاء الصلاحية⁽²⁾.

كما أنط المشرع البنمي بالمديرية العامة للحرف اليدوية أو المديرية الإقليمية لوزارة التجارة والصناعة، بناء على طلب الطرف المعني (المجتمعات الأصلية) ختم أو اعتماد، بدون رسوم، شهادة ترفق بالمنتجات المحمية تفيد أن هذا العمل من فن أو الحرف التقليدية للشعوب الأصلية، أو أنه جرى تصنيعه يدوياً من قبل السكان الأصليين، هذا بجانب اضطلاعها بأدوار في الترويج لتلك الفنون والمنتجات.

¹ - إذ انه في إطار المفهوم البنمي، ترتبط الطبيعة التقليدية بالتاريخ والاستخدام، ولكن بدلاً من تحديدها بوقت محدد، يُفهم "التقليد" على أنه عملية مستمرة: للاستزادة انظر:

Law No 20, art 5; Wipo Secretariat, Presentación de Experiencias Nacionales con Sistemas Normativos de Proteccion Juridica de las Expresiones Culturales Tradicionales (Las Expresiones del Folclore) (WIPO/GRTKF/IC/4/INF/4, 2002).

² - Irma De Obaldia, op.cit., p.368.

وفي هذا السياق حرص المشرع البنمي على توفير المزيد من الحماية والضمانات لحقوق المجتمعات الأصلية؛ إذ أخضع اتفاقيات الترخيص وتسويق الأعمال الفنية والحرف لإشراف واعتماد المديرية العامة لتسجيل الملكية الصناعية (DIGERPI) أو المكتب الوطني لحقوق المؤلف في وزارة التربية والتعليم.

ومن اثر التسجيل الجماعي لتلك الحقوق على النحو السالف بيانه أن تتمتع المجتمعات الأصلية بحق حصري في منع الغير من استغلال الحقوق الجماعية المستمدة من المعارف التقليدية أو الفلكلورية إلا بموجب تصريح أو عقد ترخيص مكتوب بمنحه هذا الحق، كما يحق لهم الاعتراض على أي استخدام لها يكون من شأنه الإساءة لتلك الحقوق أو انتحالها. وطبقاً لنص المادة ٢٣ من القانون فإنه لا يتمتع بهذه الحقوق إلا سكان المجتمعات الأصلية؛ حتى أن الحرفيين الصغار، والذين يحملون الجنسية البنمية ولكنهم من غير سكان المجتمعات الأصلية، ويكرسون جهودهم لتصنيع وإنتاج وبيع النماذج الأثرية؛ لن يتمتعوا بالحقوق الجماعية التي يعترف بها هذا القانون؛ لكن يحق لهم فقط تصنيعها وتسويقها.

إلا أن التسجيل لتلك الحقوق لا يؤثر على التبادل التقليدي للمعارف المعنية بين الشعوب الأصلية، كما يكون الوصول إلى سجل الحقوق الجماعية متاحاً للجمهور؛ دون أن يتضمن ذلك الوصول إلى العمليات المعرفية والتقنيات أو طرق الإنتاج التقليدية المستخدمة.

ومن ثمّ يكون للشعوب الأصلية حق استخدام كافة الأدوات المدنية للذود عن تلك الحقوق، فضلاً عن أن المشرع البنمي قد أحاط تلك الحقوق بالحماية الجنائية؛ إذ أفرد الفصل السادس من القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٠م للمحظورات والعقوبات لضمان إنفاذ ذلك القانون، إذ أضاف فقرة جديدة إلى قانون المالية العامة يحظر فيها استيراد المنتجات الأجنبية غير الأصلية التي تنطوي على تقليد كلي أو جزئي لصناعة الملابس التقليدية للمجتمعات الأصلية وكذلك الآلات الموسيقية والأعمال الفنية التقليدية لتلك المجتمعات.

وإتساقاً مع ذلك أضاف فقرة جديدة للمادة رقم 16 من القانون رقم 30 لسنة 1984م المعدل⁽¹⁾ اعتبر فيها حيازة سلع عابرة غير معبر عنها وغير مصرح أو مرخص بها من المنتجات غير الأصلية التي تقلد جزئياً الملابس التقليدية والآلات الموسيقية والأعمال الفنية أو اليدوية لمجتمعات السكان الأصليين في بنما؛ بمثابة جريمة تهريب معاقب عليها.

كما أضاف فقرة إضافية إلى المادة 55 من القانون رقم 30 لسنة 1984م بشأن طريقة تقسيم الغرامة التي تفرض في الجرائم الجمركية الخاصة بتقليد المنتجات التي تنتمي إلى مجتمعات بنما الأصلية؛ بحيث تقسم مناصفة لصالح الكنوز الوطنية وبين تغطية نفقات الاستثمار لمجتمع أو حي أصلي معين.

وإنفاذاً لذلك عاقب على انتهاك المحظورات الواردة بالقانون رقم 20 لسنة 2000م بغرامة تتراوح ما بين ألف دولار إلى خمسة آلاف دولار حسب جسامة الفعل، على أن تضاعف في حالة العود، هذا بجانب مصادرة وإتلاف المنتجات المخالفة.

كما خول كل من الحاكم الإقليمي أو محافظ المقاطعة أو المؤتمر العام أو السلطات التقليدية للمنطقة في ملاحقة مرتكبي الجرائم المنصوص عليها بالقانون، واتخاذ التدابير الوقائية بشأن المنتجات والسلع المخالفة، وإحالتها إلى المسؤولين العموميين المعنيين.

وفي إطار حرص المشرع البنمي على مراعاة البعد الدولي لهذا التشريع، أخذ في المادة 25، بمبدأ المعاملة بالمثل بشأن أشكال التعبير الفني والتقليدي للبلدان الأخرى؛ إذ يمكنها أن تتمتع بذات الفوائد المنصوص عليه في هذا القانون من جهة آثار الحماية واستخدام وتسويق الحقوق الجماعية للملكية الفكرية للمجتمعات الأصلية؛ متى تم إبرام اتفاقيات دولية متبادلة مع تلك الدول⁽²⁾.

¹ - قانون الإجراءات المتعلقة بالتهريب والاحتيال الجمركي وأحكام أخرى، صدر في 8 نوفمبر 1984م.

² - تم تضمين هذه المادة بناء على طلب منظمة الويبو (Ibid, p.370.)

كما ضمّن ذلك القانون إشارة إلى سريان أحكام العلامات التجارية الواردة في القانون رقم 35 لسنة 1996م على النظام الحالي فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون؛ وهو ما يعكس مدى تمتع أحكام العلامات التجارية بمركز خاص في نطاق حماية المنتجات التراثية.

المطلب الثاني

حماية حقوق الملكية الفكرية للنماذج الأثرية

في ضوء النظام الخاص للملكية الفكرية بالحقوق الجماعية للمجتمعات الأصلية

ولما كانت المادة الأولى من القانون رقم 20 لسنة 2000م بشأن نظام الملكية الفكرية الخاص للحقوق الجماعية للمجتمعات الأصلية قد بيّنت أن الغرض من هذا القانون هو حماية الحقوق الجماعية للملكية الفكرية والمعارف التقليدية للمجتمعات الأصلية على إبداعاتهم الواردة في (contained in) الصور والأشكال والرموز والرسوم والمنحوتات الحجرية القديمة، وكافة العناصر الثقافية لتاريخهم وتراثهم القابلة للاستغلال التجاري.

وكان المرسوم التنفيذي رقم 12 لسنة 2001م، الصادر بصدد تنفيذ القانون سالف البيان، قد عرّف في المادة ١٤/٢ منه، النماذج الأثرية أو النسخ المقلدة أو طبق الأصل (Replicas) بأنها: نسخ الشيء الأصلي حيث يوجد تشابه بينهما بطريقة ما يستحضر الأشياء التقليدية والأصلية، بما في ذلك نسخ العمل الفني^(١)

كما عرف في الفقرة 17، من ذات المادة السالفة، الاستنساخ الصناعي بأنه إنتاج السلع بموجب حق جماعي مسجل بموجب القانون أو مشمول به.

كما استخدم المشرع البنمي مصطلح "نسخ طبق الأصل" في سياق نصي المادتين ٢٦، ٢٧ من المرسوم التنفيذي سالف البيان.

^١ - "Replicas" means reproductions of original object where their similarity in some way evokes traditional and autochthonous objects, including copies of an artistic work.

وباستعراض القائمة غير الحصرية التي أوردها كل من نص المادة الثالثة والخامسة من القانون رقم 20 لسنة 2000م، نجدها قد شملت الملابس التقليدية والأعمال الفنية المنفذة بخامات طبيعية جرى معالجتها وصياغتها سواء من الحجر أو العاج أو الخشب أو السلال التقليدية أو الأصباغ الطبيعية إلخ.

كما تولت المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي تقديم قائمة مفصلة من المصنفات التراثية المؤهلة للحماية والبالغ عددها (77) مصنف، والتي ينطبق على غالبيتها وصف النموذج التراثي؛ إذ هي عبارة عن قطع ملابس وأحذية وحلي وأقراط ومشغولات ذهبية ومنحوتات خشبية وآلات موسيقية وسلال وأواني من الطين وإبريق ومنحوتات في بذور النخيل العاجية ورماح وسهام ودُمل وأرجوحة وغيرها من الأعمال المادية.

وفي إطار القانون البنمي لا يوجد تمييز فيما بين كون الحماية تتصرف إلى التعبيرات المضمنة في الكائن المادي وبين الكائن المادي نفسه⁽¹⁾، ولكن في الممارسة العملية، يميز المكتب الوطني بين المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي⁽²⁾.

فضلاً عن أن مفهوم الأصالة في ضوء القانون رقم 20 لسنة 2000م يفسر على أن المصنفات المحمية هي في الأصل مأخوذة عن مصدر أصيل؛ وهو مفهوم مغاير تمامًا لمفهوم الأصالة والجدة المستخدمين في إطار حقوق المؤلف وبراءات الاختراع والتصاميم الصناعية⁽³⁾. الأمر الذي يكون معه المشرع البنمي قد أضفى على النماذج المأخوذة عن تراث الجماعات الأصلية بدولة بنما الحماية بموجب أحكام الملكية الفكرية، والتي تعطي الحق لتلك الجماعات

¹– Anna Friederike Busch, Protection of Traditional Cultural Expressions in Latin America: A Legal and Anthropological Study, Josef Drexl and Reto M Hilty (Series eds) Munich Studies on Innovation and Competition Volume 3 (Springer 2015), p. 36.

²– Cuestionario DIGERPI' Lic. Rosina Lasso, Head of the Department of Collective Rights and Folkloric Expressions (DIGERPI).

³– Irma De Obaldia, op.cit. p.367

في التمتع بالحقوق الأدبية والمالية على الاستغلال التجاري لتلك النماذج؛ في إطار كونها نسخة مأخوذة عن أصل تراشي محمي، وهي النظرة التي تتباين مع نظام الملكية الفكرية السائد، والذي لا يضيف حتى الآن الحماية على الأصول التراثية ويعتبرها مصنفاً قد أنتجت في الماضي، وتفتقر للابتكار أو الجودة.

إذ أن تلك الحماية تأتي في إطار خاص على سبيل الاستثناء من قوانين الملكية الفكرية في الدولة البنمية؛ إذ أن قانون حقوق المؤلف البنمي رقم 15 لسنة 1994م، في المادة التاسعة منه، لا يسبغ الحماية على التعبيرات العامة؛ بل يقصرها على المصنفاً المشتقة منها؛ والتي احتوت على تحوير أو تعديل على التعبيرات العامة⁽¹⁾.

كما تتباين، أيضاً، مع رؤية المشرع المصري والتي صرف الحماية مباشرة إلى النماذج الأثرية بوصفها المصنف الأصلي المحمي بموجب أحكام الملكية الفكرية، والواجب تسجيله كمصنف محمي؛ غير أن ما يتم تسجيله في إطار التشريع البنمي ليست النماذج الأثرية أو التراثية؛ بل الإبداعات والابتكارات الواردة في التراث ذاته.

إذ أن القائمة غير الحصرية الواردة بكلا القانون والمرسوم التنفيذي، أنفي الذكر، للمصنفاً التراثية المؤهلة للحماية، تعبر عن نمط معين من الإبداعات والابتكارات والتصاميم التي تمت في الماضي؛ وجرى تناقلها واستخدامها عبر الأجيال؛ لذا فنحن أمام تراث متحرك يجرى استلهاًه وتناقله من جيل إلى جيل؛ ومن ثم فإن الحماية بموجب النظام الخاص الذي استنته المشرع البنمي تتصرف بدرجة أكبر إلى تراث المجتمعات الأصلية في دولة بنما وليس إلى النسخ طبق الأصل المأخوذة عنها أو المقلدة لها أو المستلهمة لها باعتبارها منتجاً أو مصنفاً مستقلاً؛ بل باعتبارها نسخة محمية عن أصل تراشي محمي.

1 – Pérez Peña, Óscar Alberto, Derecho de autor y cultura popular tradicional en América Latina y el Caribe (Copyright and Traditional Popular Culture in Latin America and the Caribbean) (July 30, 2018). La Propiedad Inmaterial N° 25, Enero-Junio 2018, p.38.

والواضح أن الحماية التي يوفرها هذا القانون قاصرة على النماذج التراثية أو الأثرية المستمدة فقط من تراث المجتمعات الأصلية دون أن تمتد لتشمل كافة أشكال النماذج الأخرى التي تستلهم قطع أثرية أو تراثية لا تنتمي لمجتمع السكان الأصليين، على خلاف الوضع في كل من القانون المصري والمكسيكي، وللذان يوسعان من نطاق تلك الحقوق لتشمل كل التراث الأثري الذي ينتمي لكلا الدولتين.

كما أن ملكية الحقوق الجماعية على أشكال التعبير والمعارف التقليدية المستخدمة في إنتاج النموذج التراثي أو الأثري وفقاً لأحكام القانون رقم 20 لسنة 2000م هي ملكية حصرية للمجتمع الأصلي دون سواه من المجتمعات الأصلية الأخرى، أو من السكان حاملي الجنسية البنمية من غير المنتمين للمجتمعات الأصلية، وفي ذلك يظهر وجه الاختلاف بين التشريع البنمي والتشريعين المصري والمكسيكي، إذ أن التشريعين الأخيرين يجعلان من الدولة هي مالكة تلك الحقوق.

إلا أن من مميزات هذا القانون أنه اعتمد نظاماً جيداً ومرناً لتسجيل الحقوق الجماعية الخاصة بالمصنفات المؤهلة للحماية؛ فضلاً عن أنه اعتنق نهج الحماية الدائمة لتلك الحقوق؛ وهو ما يوفر للنماذج التراثية أو الأثرية التي ينتجها المجتمع الأصلي أو يرخص للغير باستخدامها حماية دائمة، لا يخشى في ظلها هولاء السكان من سقوط حقوقهم بمرور الزمان.

فضلاً عما وفره هذا القانون من أدوات إنفاذ جيدة لضمان حماية الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية البنمية على النماذج التراثية أو الأثرية التي جرى استغلالها تجارياً؛ إذ يحظر استيراد النماذج التراثية أو الأثرية الأجنبية التي تقلد، كلياً أو جزئياً، المنتجات التراثية الخاصة بالمجتمعات الأصلية، كما يعتبر حيازة النماذج التراثية أو الأثرية المقلدة دون تصريح أو ترخيص من الجهات التي عينها القانون بمثابة جريمة تهريب معاقب عليها، كما حظر الاستتساخ الصناعي، الكلي أو الجزئي، للنماذج التراثية أو الأثرية المحمية بموجب القانون دون إذن من وزارة التجارة والصناعة وبموافقة صريحة من ممثل المجتمعات الأصلية.

هذا بجانب ما نص عليه من معاقبة منتهكي حقوق الملكية الفكرية للجماعات الأصلية بغرامة تتراوح بين ألف وخمسة آلاف دولار، ومضاعفة الغرامة في حالة العود.

كما أعطى كل من الحاكم الإقليمي أو محافظ المقاطعة أو المؤتمر العام أو السلطات التقليدية للمنطقة في ملاحقة مرتكبي الجرائم المنصوص عليها بالقانون، واتخاذ التدابير الوقائية بشأن المنتجات والسلع المخالفة، وإحالتها إلى المسؤولين العموميين المعنيين.

الأمر الذي يكون معه المشرع في دولة بنما قد أحاط النماذج التراثية أو الأثرية بأدوات الحماية المدنية والجنائية والإدارية.

المطلب الثالث

حماية حقوق الملكية الفكرية للنماذج الأثرية

في ضوء أحكام العلامات التجارية والضمانات الواردة بقانون الملكية الصناعية

ولما كانت المادة الثامنة من القانون رقم 20 لسنة 2000م بشأن نظام الملكية الفكرية الخاص بالحقوق الجماعية للمجتمعات الأصلية قد نص على أنه: " تسري أحكام العلامات والضمانات الواردة في القانون رقم 35 لسنة 1996م على النظام الحالي ما دامت لا تمس الحقوق المعترف بها في هذا القانون "

ومن ثمَّ يكون المشرع البنمي قد أخضع النماذج التراثية أو الأثرية لأحكام العلامات التجارية الواردة بتشريع الملكية الصناعية سالف البيان، والتي لا تتعارض مع أحكام القانون رقم 20 لسنة 2000م.

ويكشف حرص المشرع البنمي على إيراد نص تلك الإحالة ما يفيد عدم المساس بالحقوق المعترف بها في القانون رقم 20 لسنة 2000م؛ عن خصوصية الأحكام الواردة بذلك القانون، وعن وعي المشرع البنمي بمواطن التعارض التي قد يتضمنها تشريع الملكية الصناعية مع هذا التشريع؛ وبذلك يضمن لتلك النصوص مركزاً خاصاً واستثنائياً يضمن تنفيذها دون عائق، وهو النهج الذي فات المشرع المصري حين أحال إلى قانون حماية الملكية المصرية بشأن حماية النماذج الأثرية المقررة بقانون حماية الآثار المصري؛ أن يشير صراحةً إلى خصوصية أحكام القانون الأخير، ودون أن يضمن تنفيذها حتى ولو تعارضت مع أحكام قانون الملكية الفكرية.

الأمر الذي وباستعراض أحكام العلامات التجارية التي نظمها القانون رقم 35 لسنة 1996م في المواد من (٨٩) إلى (١٤٤) نجدها لا تختلف كثيرًا عن أحكام العلامات التجارية في الأنظمة المقارنة.

إذ تعرف المادة (٨٩) العلامة التجارية بأنها أي إشارة أو كلمة أو مجموعة منها أو أي وسيلة أخرى تكون خصائصها قادرة على تمييز منتج أو خدمة في السوق، كما تبين المادة (٩٠) العناصر التي تصلح لأن تشكل علامات تجارية.

أما المادة (٩١) من القانون تستعرض قائمة مطولة للعلامات التي لا يجوز تسجيلها والتي تستهدف بالأساس مناهضة تضليل أو خداع الجمهور حول طبيعة أو مكونات أو صفات المنتجات أو الخدمات لأن هذا الاعتبار ينطبق على أي عنصر قد يشكل جزءًا من علامة، حيث أن الضابط في ذلك يستند إلى التصور العام وإدراكه، حتى لو كان التعبير يمثل مفهومًا لتعريف مجتمع محلي معين ، فمن المحتمل أن تسجيله واستخدامه فيما يتعلق بمنتجات معينة قد يكون مضللًا^(١).

وطبقًا لنص المادة (١٠٩) من القانون فإن مدة تسجيل العلامة التجارية عشر سنوات قابلة للتديد إلى أجل غير مسمى، وهو الأمر الذي يعطي العلامات التجارية ميزة تقاضل باقي حقوق الملكية الفكرية؛ لما يمكن أن توفره من حماية دائمة تلائم طبيعة النماذج الأثرية وتطلعات أصحاب الحقوق عليها، وهي ذات الميزة النسبية التي توفرها كل من تشريعات الملكية الفكرية في كل من جمهورية مصر العربية ودولة المكسيك.

كما ينظم الفصل الثالث العلامات الجماعية، وهي النوع من العلامات التي تلائم طبيعة المنتجات التراثية والتي منها النماذج التراثية أو الأثرية التي يرغب السكان الأصليون في حمايتها؛ إذ أن الفرض الغالب هو أن التراث الأثري وما يقوم عليه من صناعات أو حرف

¹- Annette Kur and Ronald Knaak, 'Protection of Traditional Names and Designations' in Silke von Lewinski (ed), Indigenous Heritage and Intellectual Property (Kluwer Law International 2008),p. 316.

تكون موضوعاً لملكية جماعية لمجتمع أو جماعة أو طائفة أكثر من كونها ملكية لأفراد؛ وفي نطاق سريان أحكام العلامات التجارية إعمالاً لنص المادة (٨) من القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٠ سالف البيان؛ تعد العلامة الجماعية هي العلامة المجانسة والملائمة لطبيعة المستفيدين من القانون.

إذ تكشف التجارب الاستخدامات المتزايدة للعلامات التجارية الجماعية في إطار التسويق التجاري للمنتجات التراثية للمجتمعات الأصلية؛ ومن أشهر تلك الاستخدامات هي العلامة التجارية الجماعية "IntegrARTE". إذ أطلقت الحكومة البنمية مشروع "IntegrARTE"، وهو علامة تجارية جماعية تحتوي على سلع مصنوعة يدويًا متنوعة يصنعها نزلاء السجون، كما تدعم هذه العلامة الجماعية وتروج لمجموعة الملابس المسماة "Paraíso Étnico" استنادًا إلى الأساليب التقليدية المستخدمة في صياغة الأزياء التقليدية البنمية والأزياء الأصلية^(١).

كما نظم الفصل الرابع والخامس من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٩٦م الترخيص باستخدام العلامات التجارية، والتنازل عن الحقوق ونقلها المستمدة من العلامة التجارية، إلا أنه يتعين عند تطبيق تلك الأحكام مراعاة ما نصت عليه المادة ٢١ من المرسوم التنفيذي رقم ١٢ لسنة ٢٠٠١ الخاص بتنفيذ القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٠م سالف البيان والتي لا تبيح الاتفاق، في حالة الترخيص، على منع الشعب الأصلي من الاستمرار في استخدام الحقوق الجماعية في مجتمعاتها الأصلية، ولا يؤثر ذلك على حق الأجيال الحالية والمقبلة في الاستمرار في استخدامها.

كما نظم الفصل السادس علامات المنشأ والتي تعد، أيضًا، من العلامات التي تلعب دورًا مهمًا في تمييز المنتجات التراثية الخاصة بالمجتمعات الأصلية، والتي تستند بالأساس على فكرة المنشأ الأصلي في إضفاء القيمة على تلك المنتجات. إذ يبدو أن العديد من خصائصها تتطابق، مثل العنصر الجماعي، وطريقة الإنتاج التقليدية، وعنصر الوقت، وبطريقة ما،

¹ - <https://www.mingob.gob.pa/integrarte/que-es-integrarte/>

فإن العنصر الجغرافي الذي يعد الأساس الذي تقوم عليه هذه العلامات هو الأنسب لتمييز المنتج التراثي والذي ينتمي لمجتمع جغرافي محلي^(١).

وفي التشريع البنمي ، يمكن حماية الحرف اليدوية بموجب هذا النظام باعتبارها تنتمي إلى منشأ في أراضي بلد أو منطقة محلية في إقليم ما ، وهذا يعطي ميزة كبيرة للمجتمعات الأصلية لأنها لا تحتاج إلى أي شكل آخر من أشكال الاعتراف القانوني ، بخلاف الأصل الجغرافي. علاوة على ذلك، بما أن حتى السلطة المحلية في المنطقة مؤهلة لتطبيق مؤشر جغرافي باسم المجتمع ، فهذا يعني ضمناً حلولاً مرنة تسمح بالمبادرات الحكومية التي تهدف إلى التنمية الثقافية والاقتصادية للمجتمع؛ مما يكون معه المجتمع قادراً على استخدام اسم المنشأ الجغرافي دون مواجهة رفض الطلب^(٢).

كما تنظم المواد من (١٦٤) إلى (١٨٠) من القانون مجموعة كبيرة من الضمانات والجزاءات التي تضمن إنفاذ أحكام قانون الملكية الصناعية وخاصة أحكام العلامات التجارية، والتي تتنوع فيما بين جزاءات جنائية ودعاوى مدنية وتدابير إدارية لمجابهة انتهاك أحكام العلامات التجارية من خلال فرض غرامات ومضاعفتها عند العود، والمصادرة، وتوفير آلية التقاضي من خلال إمكانية إقامة دعوى مدنية ضد المتعدين وفقاً لما أقرته المادة (١٦٧)، كما تعطي المادة (١٦٩) إمكانية اتخاذ مجموعة من التدابير ضمن نطاق تلك الدعوى؛ مثال طلب الكف والامتناع عن الأفعال التي تمس الحقوق المحمية بالقانون، وكذا إمكانية طلب التعويض عن الأضرار التي لحقت بالمضروب، وتدابير أخرى لمنع استمرار الانتهاك أو تكراره مستقبلاً.

هذا بجانب مجموعة من التدابير الإدارية التي يمكن أن تباشرها الجهات الإدارية وعلى رأسها سلطات الجمارك والتي يحق لها تفتيش وحجز وإعادة تصدير المنتجات المنتهكة للقانون، وهو ما يتماشى جنباً مع جنب مع ما تضمنه القانون رقم 20 لسنة 2000م في الفصل السادس

¹– Daphne Zografos Johnsson, ‘The Branding of Traditional Cultural Expressions: To Whose Benefit? 2012.

²– Jeniffer Elena, Rodríguez Calderón, op.cit., p.52.

من حظر استيراد المنتجات الأجنبية غير الأصلية التي تنطوي على انتهاك للحقوق الواردة بالقانون.

وبصفة عامة فإن النماذج التراثية أو الأثرية تتمتع بكافة الضمانات التي أوردها القانون رقم 35 لسنة 1996م.

أخيراً : نقد مسلك المشرع البنمي

على الرغم من كون المعالجة التشريعية التي قدمها المشرع البنمي تعد من المعالجات القليلة في هذا الإطار؛ ومع أنها انطوت على الكثير من الأحكام والتدابير التي تضيي الحماية على المنتجات المستمدة من التراث؛ وعلى رأسها النماذج الأثرية أو التراثية؛ إذ وفرت آلية جيدة لتسجيل الحقوق الجماعية على تلك المنتجات تمتاز بالتيسير على أصحاب تلك الحقوق، كما حلت الكثير من الإشكاليات التي تقف عادة كعقبة في وجه استيعاب النماذج الأثرية ضمن نطاق الحماية كإشكالية الملكية الجماعية والحماية المؤقتة، كما تجاوزت مشكلة الأصالة.

إلا أنه يعيب هذا النظام الخاص الذي استنته المشرع البنمي أنه قاصر في التطبيق على حماية المنتجات التراثية الخاصة بالمجتمعات الأصلية دون سواها من المنتجات التراثية أو الأثرية التي قد لا تنتمي لهذه المجتمعات داخل الدولة ذاتها؛ ومن ثم فإن تلك المعالجة تفتقر للشمول الكافي من جهة الموضوعات التي تنظمها.

فضلاً عن أن تلك المعالجة كمثليتها في التشريعين المصري والمكسيكي لا يمكنها تجاوز الحدود القطرية للدولة البنمية، إذ أن تقرير مبدأ المعاملة بالمثل الذي نصت عليه المادة (25) من هذا القانون لا يسعف في إنفاذ ذلك القانون خارج الإطار الداخلي؛ لصعوبات تتعلق بخصوصية ذلك القانون وارتباطه بالمجتمعات والجماعات الأصلية؛ وخاصة فيما يتعلق بالبلدان التي لا توجد فيها مجتمعات من السكان الأصليين بمفهومها المتعارف عليه، أو لا تعترف بحقوق مجتمعات السكان الأصليين والمحليين في قوانينها⁽¹⁾؛ كما يعيب تلك المعالجة

¹ - والجدير بالذكر أنه حين قامت دولة بنما بعرض هذا القانون ولائحته خلال الدورة الخامسة للجنة الدولية المعنية بالمعارف التقليدية والموارد التراثية وأشكال التعبير الثقافية التقليدية في الويبو، أعرب وفد الولايات

كمثيلتها في التشريع المكسيكي أنها انتهجت نهج الحماية غير المباشرة للمنتجات المأخوذة عن التراث، والتي من بينها النماذج الأثرية، عبر إضفاء الحماية على التراث ذاته، معتبرة الإبداعات الواردة فيه هي الأصل المحمي، دون أن تتعامل مع تلك المنتجات كمصنف مستقل عن التراث يتمتع بحقوق الملكية الفكرية؛ على النحو الذي اتبعه المشرع المصري، وهو نهج أراد به المشرع المصري التخفيف من حدة الاختلاف مع البنيان النظري للملكية الفكرية؛ لما لذلك الاعتبار من أهمية في إيجاد أرضية وقبولاً لتشريعه بين الدول الأخرى.

ناهيك عن أن الارتكان إلى نظام فريد للملكية الفكرية مغرق في الخصوصية المحلية على هذا النحو؛ لا يمكنه إحداث معنى وتأثير واسع على البناء النظري للملكية الفكرية في النطاق الدولي⁽¹⁾، مع أن الغايات الاقتصادية والقانونية المرجوة من إقرار مثل هذا النظام تستهدف البعد الدولي والعابر للحدود القطرية للدولة⁽²⁾.

المتحدة عن مخاوفه الشديدة من هذا النهج، وأفصح عن أنه لن يدعم اتفاقية دولية تتبع هذه الخطوط. ومع ذلك ، فإن دول أخرى تستخدم القانون رقم 20 لسنة 2000 كنموذج لشعوبها الأصلية؛ مثل فنزويلا والبرازيل وبيرو وغواتيمالا والمكسيك وبوليفيا ، كما أن لجنة الويبو الدولية المعنية بالموارد الوراثية والمعارف وأشكال التعبير التقليدية، ومجموعة الحقوق والديمقراطية الكندية تدعم القانون رقم 20 لسنة 2000م وتستخدمه كمثل على نظام الملكية الفكرية الفريد الذي يمكن أن يتعايش في انسجام مع مفاهيم الملكية الفكرية التقليدية.

Matters Concerning Intellectual Property and Genetic Resources, Traditional Knowledge and Folklore, WO/GA/26/6 (Aug. 25, 2000), available at http://www.wipo.int/documents/en/document/govbody/wo_gb_ga/pdf/ga26_6.pdf.؛ Irma De Obaldia, op.cit. p.378.

¹ – Antony Taubman, 'Saving the Village: Conserving jurisprudential diversity in the international protection of traditional knowledge' in Keith E Maskus and Jerome H Reichman (eds), International Public Goods and Transfer of Technology under a Globalized Intellectual Property Regime (Cambridge University Press 2005), p. 525.

² - Carlos M Correa, "Traditional knowledge and intellectual property." Geneva: The Quaker United Nations Office (QUNO) 17 (2001), p.17.

نتائج البحث:

توصلت الدراسة السابقة إلى النتائج التالية:

١- نظم التشريع المكسيكي مسألة إنتاج النماذج الأثرية المستنسخة التراث الأثري؛ وذلك بموجب القانون الاتحادي بشأن الآثار والمناطق الأثرية والفنية والتاريخية، إذ تولى فرض رسوم لصالح الدولة نظير ذلك الاستغلال؛ كما أخضع عملية إنتاج النماذج الأثرية المعدة للاستغلال التجاري إلى الضوابط الواردة بقانون حقوق النشر الفيدرالي فيما يتعلق بعملية النسخ، هذا بجانب إمكانية الاستعانة بأحكام العلامات التجارية، والرسوم والنماذج الصناعية وفقاً لضوابط معينة.

٢- ولئن كان المشرع المكسيكي قد نظم مسألة إعداد النماذج الأثرية وأخضعها لقوانين الملكية الفكرية؛ إلا أنه لم يبلغ إلى مبلغ المشرع المصري في القانون رقم 117 لسنة 1983م المعدل بإضفاء الحماية على النموذج الأثري؛ إذ أنه صرف الحماية إلى التراث الأثري دون النموذج الأثري المستمد منه، كما تعرض مسلكه إلى الانتقاد، على غرار المشرع المصري، فيما يتعلق بعدم صلاحية ذلك النهج للتطبيق والإنفاذ خارج حدود الدولة واقتضاره على الداخل.

٣- بينما نظم المشرع البنمي بموجب القانون رقم 20 لسنة 2000م نظاماً خاصاً للملكية الفكرية للمجتمعات الأصلية؛ والذي أضفى فيه الحماية بموجب حقوق الملكية الفكرية على الاستغلال التجاري للمنتجات المستمدة من تراث المجتمعات الأصلية، وفي هذا الإطار اعتمد المشرع البنمي نظاماً لتسجيل الحقوق الجماعية على المصنفات المؤهلة للحماية عبر آليات تربط بين مؤسسات الدولة ممثلة في وزارة التجارة والصناعة وبين المؤتمرات والسلطات التقليدية في المجتمعات الخاصة، وحرص على التيسير على تلك المجتمعات من جهة الإجراءات وإعفائها من الرسوم، كما تميز هذا النظام الخاص بأنه قدم حلولاً للإشكاليات التي تعترض استيعاب المنتجات التراثية ومن بينها النماذج الأثرية ضمن نطاق الحماية بموجب أحكام الملكية الفكرية؛ إذ

اعترف بالملكية الجماعية لتلك الحقوق وفرض الحماية الدائمة لها وتجاوز عن إشكالية الأصالة فيما يتعلق بكون تلك المنتجات نسخاً أو مقلدات.

٤- كما استعان المشرع البنمي بأحكام العلامات التجارية والضمانات الواردة بالقانون رقم 35 لسنة 1996م فيما لا تتعارض أو تنتقص أحكامه من أحكام القانون رقم 20 لسنة 2000م؛ وذلك باعتبار أن العلامات التجارية هي أنسب الأدوات ملائمة في تعزيز الحماية للمنتجات التراثية من جهة قابليتها للتمديد لأجل غير مسمى، فضلاً عن ملائمة العلامات الجماعية لحماية هذا النوع من المنتجات.

٥- إلا أنه يعيب هذا النظام الخاص الذي أقره المشرع البنمي أنه قاصر في التطبيق على حماية المنتجات التراثية الخاصة بالمجتمعات الأصلية دون سواها من المنتجات التراثية أو الأثرية التي قد لا تنتمي لهذه المجتمعات داخل الدولة ذاتها؛ فضلاً عن أن هذا النظام، حاله كحال التشريعين المصري والمكسيكي، يصعب تنفيذه واحترام أحكامه خارج الدولة البنمية.

التوصيات:

يوصي الباحث في ختام هذا البحث بما يلي:

- ١- بالتعاون وتنسيق الجهود وتبادل الخبرات القانونية وإقامة الفعاليات المشتركة فيما بين كل من جمهورية مصر العربية ودولتي المكسيك وبنما، سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الدولي، حول مسألة حماية حقوق الملكية الفكرية للنماذج الأثرية.
- ٢- بإمكانية عقد اتفاقية متعددة الأطراف بين جمهورية مصر العربية وبين دولتي المكسيك وبنما وغيرها من الدول يتم من خلالها الاعتراف المتبادل بحماية حقوق الملكية الفكرية والعلامات التجارية للنماذج الأثرية التي تنتجها تلك البلدان.
- ٣- كما نوصي الباحثين في مجال الملكية الفكرية والتراث، ببذل المزيد من الاهتمام والعناية لإثراء هذا النوع من الدراسات نظرًا لأهميته ومردوده الاقتصادي على خطط التنمية في بلداننا.

المراجع

اللغة العربية:

- ١- الأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي (UNEP)، مذكرة بعنوان: " وضع عناصر نظام فريد (SUI GENERIS) لصون المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية " مقدمة في الاجتماع الثالث للفريق العامل المخصص مفتوح العضوية المنعقد فيما بين الدورات والمعني بالمادة ٨(ي) وما يتصل بها من أحكام في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت، مونتريال، ٨ - ١٢ ديسمبر/كانون الأول 2003م.
- ٢- الويبو، المؤشرات الجغرافية(مدخل)، جنيف، 2021م.
- ٣- ب. راوين(ترجمة: يوسف شلب الشام)، الحضارات الهندية في أمريكا، الطبعة الأولى، دار المنارة للدراسات والترجمة والنشر، اللاذقية، 1989م.
- ٤- د. سميحة القليوبي، الملكية الصناعية، الطبعة العاشرة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016م.
- ٥- أ.د. /صالح عبد المعطي وآخرون، القيم الجمالية والتشكيلية لحضارتنا (المايا- الأزتك (دراسة تحليلية)، مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية - المجلد السادس - العدد التاسع والعشرين سبتمبر 2021 م.
- ٦- د. علي موسي، د. محمد الحمادي، جغرافية القارات، دار الفكر(دمشق)/ دار الفكر المعاصر(بيروت)، ١٩٩٧م.
- ٧- مانويل غيرا ثامارو، الآليات البديلة لتسوية المنازعات الخاصة بحق المؤلف في المكسيك، من منشورات الويبو، جنيف، 2014م.
- ٨- د. محمد خميس الزوكا، جغرافية العالم الجديد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000م.

اللغة الإنجليزية:

- 1- Anna Friederike Busch, Protection of Traditional Cultural Expressions in Latin America: A Legal and Anthropological Study, Josef Drexl and Reto M Hilty (Series eds) Munich Studies on Innovation and Competition Volume 3 (Springer 2015).
- 2- Anne Horn Barood, Real Problems with Fake Antiquities and How Geographical Indications May Help, University of Georgia School of Law, No date.(pdf)
- 3- Annette Kur and Ronald Knaak, 'Protection of Traditional Names and Designations' in Silke von Lewinski (ed), Indigenous Heritage and Intellectual Property (Kluwer Law International 2008).
- 4- Antony Taubman, 'Saving the Village: Conserving jurisprudential diversity in the international protection of traditional knowledge' in Keith E Maskus and Jerome H Reichman (eds), International Public Goods and Transfer of Technology under a Globalized Intellectual Property Regime (Cambridge University Press 2005),
- 5- Arturo D. Reyes, The use of images and reproductions of ancient objects and buildings in Mexico, Reyes Fenig Asociados SC, 2010.
- 6- Carlos M Correa, "Traditional knowledge and intellectual property." Geneva: The Quaker United Nations Office (QUNO) 17 (2001).

- 7- Daphne Zografos Johnsson, "The Branding of Traditional Cultural Expressions: To Whose Benefit?" (2012).
- 8- Irma De Obaldia, 'Western Intellectual Property and Indigenous Cultures: The Case of the Panamanian Indigenous Intellectual Property Law' (2005) 23 Boston University Int'l Law Journal.
- 9- Jean-Luc Piotraut, "An Author's Rights-Based Copyright Law: The Fairness and Morality of French and American Law Compared, Cardozo Arts & Entertainment Law Journal, Volume 24, Issue 2, , (2006).
- 10- Jeniffer Elena, Rodríguez Calderón, Master Thesis (2016/17) (Culture-à-porter: promoting and protecting Traditional Cultural Expressions in fashion under the Panamanian Law, Munich Intellectual Property Law Center (MIPLC).
- 11- Mariana Vargas, The Legal 500; Country Comparative Guides; MEXICO INTELLECTUAL PROPERTY, Basham, Ringe y Correa, S.C, 2022.
- 12- Matters Concerning Intellectual Property and Genetic Resources, Traditional Knowledge and Folklore, WO/GA/26/6 (Aug. 25, 2000).
- 13- Sandra Rozental, "On the nature of Patrimonio: "Cultural property" in Mexican contexts." The Routledge Companion to Cultural Property, Routledge, 2017.

PANAMA LAWS:

- 1- LAW No. 20 (of June 26, 2000) On the special intellectual property regime upon collective rights of indigenous communities, for the protection of their cultural identities and traditional knowledge, and whereby set forth other provisions.
- 2- Law No. 35 of May 10, 1996, Enacting Provisions on Industrial Property.

اللفة الأسبانية:

LIBROS y Artículos :(كتب ومقالات)

- 1- Alfredo Chavero, HOMENAJE Á CRISTÓBAL COLÓN: antigüedades mexicanas. Oficina tipográfica de la Secretaría de fomento, 1892.
- 2- Carlos Lara G., Los retos culturales del PAN, Partido Acción Nacional, Fundación Rafael Preciado Hernández, México DF, 2018.
- 3- Guillermo Guzmán Vásquez Lara, PROPIEDAD INTELECTUAL EN MÉXICO. INSTITUCIONES EDUCATIVAS COMO MOTOR DE LA PROPIEDAD INTELECTUAL, Centro de Estudios de Derecho e Investigaciones Parlamentarias, sin fecha.
- 4- Miriam Grunstein, "8. La cultura va al mercado. El patrimonio cultural en el tráfico comercial." Documentación Administrativa, (2005).

- 5- Martín Michaus Romero, Claudio Ulloa Escobedo, Temas especializados para La protección de la propiedad intelectual , (La frontera entre el origen artesanal y la aplicación industrial), Primera edición, Universidad de Guadalajara Centro Universitario de Ciencias Sociales y Humanidades Coordinación Editorial Juan Manuel , Jalisco, México, 2016.
- 6- Pérez Peña, Óscar Alberto, Derecho de autor y cultura popular tradicional en América Latina y el Caribe (Copyright and Traditional Popular Culture in Latin America and the Caribbean) (July 30, 2018). La Propiedad Inmaterial N° 25, Enero–Junio 2018.
- 7- Wipo Secretariat, Law No 20, art 5; Presentación de Experiencias Nacionales con Sistemas Normativos de Protección Jurídica de las Expresiones Culturales Tradicionales (Las Expresiones del Folclore) (WIPO/GRTKF/IC/4/INF/4, 2002).

(أحكام) Las decisiones judiciales

- 1- México, SEGUNDO TRIBUNAL COLEGIADO EN MATERIA CIVIL DEL TERCER CIRCUITO. Amparo directo 291/2010. Plásticos Beta, S.A. de C.V. 6 de agosto de 2010.
- 2- México, Juicio Contencioso Administrativo Federal 57/14–EPI–01–11 decidido por la Sala Especializada en Propiedad Intelectual del Tribunal Federal de Justicia Administrativa, en sesión del 30 de noviembre de 2015.

- 3- México, Federal Administrative Trial 567/18-EPI-01-10 decided by the Specialized Chamber on Intellectual Property of the Federal Court of Administrative Justice, in session of July 13, 2018.

(رسائل) Tesis

Carlos Eric Rodríguez, , La utilización de réplicas a escala de elementos escultóricos y arquitectónicos sobre el juego de pelota prehispánico como método de conservación y difusión de este), Universitat Politècnica de patrimoni, (Doctoral dissertation València, 2013.

(قوانين مكسيكية) Legislación Mexicana

- 1- Ley Federal sobre Monumentos y Zonas Arqueológicas Artísticas e Históricas(1972 reforma 16-02-2018).
- 2- LEY DE PROTECCION Y FOMENTO A LAS ARTESANIAS(1989).
- 3- LEY FEDERAL DEL DERECHO DE AUTOR-(1996 reforma 23 de julio de 2003). REGLAMENTO DE LA LEY FEDERAL DEL DERECHO DE AUTOR(1998).
- 4- DECRETO por el que se reforman y adicionan diversas disposiciones de la Ley Federal del Derecho de Autor- (2020).

5- Ley Federal de Protección a la Propiedad Industrial-(2020).

(قوانين بنمية) Panamá: Legislación

1- Ley N° 31 de 8 de noviembre de 1984, por la cual se modifican algunos artículos del Código Fiscal.

(الأعمال التحضيرية) Proyectos de ley & trabajos preparatorios

1- DIPUTADO FRANCISCO HERRERA JIMÉNEZ, (GRUPO PARLAMENTARIO DEL PRI), QUE ABROGA LA LEY FEDERAL SOBRE MONUMENTOS Y ZONAS ARQUEOLÓGICOS, ARTÍSTICOS E HISTÓRICOS, Y EXPIDE LA LEY GENERAL DE PROTECCIÓN AL PATRIMONIO CULTURAL INMATERIAL Y MATERIAL DE LA NACIÓN.

(مواقع إلكترونية) Sites Web

- 1- Sitio de (Instituto Nacional de Antropología e Historia):
<https://www.inah.gob.mx>.
- 2- Site of WIPO:https://www.wipo.int/news/ar/wipolex/2020/article_0019.html.
- 3- Site of WIKIPEDIA: <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

المستخلص

يُسلط هذا البحث الضوء على مسألة حماية حقوق الملكية الفكرية للاستغلال التجاري للتراث الأثري من خلال إنتاج نماذج أثرية حديثة له سواء مطابقة للأصل الأثري أو مستلهمة له، وفي هذا الإطار يتناول المعالجات التي قدمها كل من المشرع المكسيكي والبنمي لمسألة الاستغلال التجاري للتراث الأثري؛ حيث عالج كلا المشرعين حقوق الملكية الفكرية للاستغلال التجاري للنماذج الأثرية في تجربتين مختلفتين، ويجيء هذا البحث ضمن سلسلة أبحاث يقوم بها الباحث تتناول حماية حقوق الملكية الفكرية للنماذج الأثرية، ويمكن تلخيص إشكالية البحث في الأسئلة التالية:

- ما هي المعالجة التشريعية لحقوق الملكية الفكرية للنماذج الأثرية في ضوء التشريع المكسيكي؟
- وما هي المعالجة التشريعية لحقوق الملكية الفكرية للنماذج الأثرية في ضوء التشريع البنمي؟